

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٥٣٣

الأربعاء، ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دجاني	(إندونيسيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألمانيا	السيد هويسغن
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميثا - كودرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيدة موريسون غونثاليث
	جنوب أفريقيا	السيد مبانيني
	الصين	السيد ياو شاو جون
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد ميلكي
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد الأحمد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/393)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1914911 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الصومال

تقرير الأمين العام عن الصومال (S/2019/393)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الصومال إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد رايسيدون زينينغا، نائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، والسيد فرانسيسكو كايانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. والسيدة أورسولا مولر، مساعدة الأمين العام للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

ويشارك السيدان زينينغا وماديرا في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مقديشو.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/393، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الصومال.

وأعطي الكلمة الآن للسيد زينينغا.

السيد زينينغا (تكلم بالإنكليزية): أودّ أن أعرب لكم عن

أطيب تمنياتي بمناسبة شهر رمضان المبارك.

لقد بدأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال السنة الجديدة بمواجهة أزمة أمنية نتيجة لهجوم بقذائف الهاون على مجّمع الأمم المتحدة في الأول من كانون الثاني/يناير، وبأزمة سياسية جراء طرد الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هايسوم في اليوم نفسه. وعطلت الحادثتان تعطيلًا شديدًا تنفيذ الولاية وتواصل البعثة مع حكومة الصومال الاتحادية. كما رفعتنا مستوى المخاطر الأمنية لموظفي الأمم المتحدة وتركتنا موظفينا في حالة معنوية سيئة للغاية.

وقمنا على الفور بإعطاء أولوية لسلامة وأمن موظفينا، بينما ركزنا جهودنا على رأب صدع العلاقات مع الحكومة الاتحادية ووضع تنفيذ الولاية على المسار الصحيح. ومن خلال العمل مع مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وفريق الأمم المتحدة القطري، اتخذنا تدابير لتوفير أماكن إقامة وعمل أكثر أمنًا لموظفينا ولتعزيز قدرتنا على الصمود أمام الهجمات بقذائف الهاون. وأشكر المكتب على الدعم الذي يقدمه.

بيد أن التوصل إلى حلول دائمة للتهديد الأمني المستمر سوف يأتي من حرمان حركة الشباب من الحيز والفرص للإعداد للهجمات وشنها. وتعاون منظومة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين لتمكين قوات الأمن الصومالية من السيطرة على المناطق المستخدمة لإطلاق قذائف الهاون ودعم تنفيذ الخطة الأمنية الشاملة لمقديشو.

ونحز تقدماً جيداً في إعادة ضبط علاقات البعثة مع الحكومة الاتحادية. واستناداً إلى الزيارة التي قامت بها وكيلة الأمين العام ديكارلو إلى مقديشو في شباط/فبراير، كانت المناقشات التي أجريتها مع رئيس الوزراء حسن خيرى بناءة. وقد اتفقنا على ترتيبات لاستعادة مشاركة البعثة مع الحكومة وتعزيزها، وأكد لي رئيس الوزراء التزامه بتعزيز العلاقة قبل وصول الممثل الخاص الجديد للأمين العام.

١٦ ٠٠٠ مرتباتهم مباشرة في حساباتهم المصرفية. وقد أدى ذلك إلى إلغاء الوسطاء والحد من الفساد وضمان دفع المرتبات بانتظام للأفراد العسكريين. كما يمهد الطريق أيضاً لتحديد الحجم الصحيح لقوات الجيش الوطني.

وبالتوازي مع إصلاحات القطاع الأمني تلك، أطلقت الحكومة الاتحادية عمليات عسكرية في منطقة شيبلي السفلى للنهوض بالخطة الانتقالية، وإضعاف حركة الشباب في معقل متاخمة لمقديشو، وبالتالي، وقف الزيادة الأخيرة في الهجمات التي تشنها حركة الشباب على مقديشو. وفي تطور لم يسبق له مثيل، حفزت العمليات العسكرية الجارية، بدعم من بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال ومكتب الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، على التخطيط المشترك والإنشاء المنهجي لوحدات الجيش الوطني الصومالي القادرة والحاضعة للمساءلة والمقبولة والميسورة التكلفة. كما دلت على أهمية اعتماد نهج شامل للأمن من خلال إدماج عناصر الاستقرار والشرطة في العمليات العسكرية وإعادة تنشيط تنفيذ الخطة الانتقالية.

إن التحضيرات التقنية للانتخابات بالاقتراع العام لسنة ٢٠٢٠ تُحرز تقدماً. فقد بدأت عملية تحديد وتسجيل الناخبين المحتملين في هذا الشهر. وفتحت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات مكاتب لها في معظم الولايات الاتحادية الأعضاء. وقد أقر مجلس الوزراء الاتحادي مشروع قانون الأحزاب السياسية والقانون الانتخابي وأحاله إلى البرلمان. بيد أن قانون الانتخابات لا يزال مسألة خلافية مع الولايات الاتحادية الأعضاء. ولا غنى عن اعتماد هذين القانونين لتظل خارطة الطريق السياسية على المسار الصحيح، ونحث جميع أصحاب المصلحة على العمل من أجل التوصل إلى اتفاق يمكن ترجمته إلى الموافقة البرلمانية في الأشهر المقبلة.

وستكون هناك تحديات على الطريق إلى الأمام، ولا تزال هناك مسائل ستختبر العلاقة مع الحكومة الاتحادية. لكننا نشعر بالتأكيد بأننا في مكان أفضل مما كنا عليه في بداية العام. فتنفيذ الولاية قد عاد إلى المسار الصحيح، لا سيما في المجالات التي نقدّم فيها الدعم التقني. وهي تشمل الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠٢٠، وعملية مراجعة الدستور، وبناء قدرات الشرطة والمساهمة في التخطيط للعمليات الأمنية المستمرة، بما في ذلك أنشطة تحقيق الاستقرار. وبالعامل مع الشركاء الدوليين الآخرين، نستخدم أيضاً مساعينا الحميدة من أجل تشجيع الحوار بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء.

وقد ظل الصومال على مسار إيجابي على الرغم من صعوبة البيئة الأمنية والأزمات السياسية المتكررة، فضلاً عن القيود المتعلقة بالقدرات والتحديات التي تواجه إدارة العقبات السياسية التي تعترض برنامجه الإصلاحية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق البلد تقدماً كبيراً في الإصلاحات الاقتصادية والمتعلقة بالقطاع الأمني. وأحرز تقدم أيضاً بشأن خطة السياسة الشاملة، بما في ذلك عملية مراجعة الدستور والأعمال التحضيرية للانتخابات بالاقتراع العام.

وفي اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في نيسان/أبريل، أثنى المشاركون على الصومال للإنجازات التي حققتها في الإصلاحات الاقتصادية. فقد مكّن الاستكمال المرضي للبرنامج الثالث الذي يشرف عليه موظفو الصندوق من وضع برنامج رابع من هذا القبيل سيمهد الطريق لنقطة اتخاذ القرار للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، المتوقعة في أوائل عام ٢٠٢٠.

وقررت الحكومة الاتحادية تطبيق نفس النهج الصارم لتحقيق المساءلة والشفافية في قطاع الأمن. فعلى سبيل المثال، تم إنجاز التسجيل البيومترى لجميع جنود الجيش الوطني الصومالي في ٣ آذار/مارس. ويتلقى الآن جميع الجنود المسجلين البالغ عددهم

الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء في غاروي من ٥ إلى ١٠ أيار/مايو قد فشل في التوصل إلى اتفاق بشأن أي من المسائل الجوهرية وبشأن تاريخ وشكل ومكان انعقاد الاجتماع المقبل، إلا أنه كان خطوة هامة نحو استئناف الحوار.

نواصل بالتعاون مع الشركاء الدوليين الآخرين تشجيع الحكومة الاتحادية وقادة الولايات الأعضاء في الاتحاد على التعجيل باستئناف الحوار والتعاون، وهو ما يعد أمراً ضرورياً للتنفيذ المستدام للإصلاحات.

نوقشت العمليتان الانتخابيتان المتنازعتين عليهما في جلمدج وجوبالاند، المقرر إجراؤهما في تموز/يوليه وآب/أغسطس على التوالي خلال الاجتماع التشاوري. وقد أصبحتا مصدراً للقلق. وكما كان الحال في ولاية الجنوب الغربي العام الماضي، فإن خطر اندلاع العنف متزايد للغاية. وما زلنا نحث السلطات الاتحادية والإقليمية على استخلاص الدروس من ولاية الجنوب الغربي وكذلك الممارسات الجيدة من الانتخابات في بوتلاند وإدارة المنازعات في العمليات الانتخابية المقبلة على نحو يجب اندلاع صراع ويكفل الشفافية والنزاهة.

ويظل الحوار بين الصومال وصوماليلاند والذي له أيضا آثار على الانتهاء من عملية الاستعراض الدستوري متعثراً. ومع ذلك، فإننا نشعر بالتفاؤل حيال الملاحظات التي أدلى بها رئيس صوماليلاند موسى بيهي عبدي في ١٨ أيار/مايو، والتي أعرب فيها عن استعدادها لتعزيز السلام مع بوتلاند، بما في ذلك من خلال تبادل الأسرى، والتعاون مع الصومال بشأن المسائل المتصلة بالأمن والتجارة والتعليم.

تمثل الديناميات الإيجابية في منطقة القرن الأفريقي فرصاً كبيرة للصومال لتحقيق أهدافه الاستراتيجية وإمكاناته الاقتصادية. ومع ذلك، فإن التدهور المستمر في العلاقات بين الصومال وكينيا الناجم عن النزاع على الحدود البحرية مثير للقلق. يؤثر ذلك على جهود بناء الدولة وبناء السلام في

وقد جرى تنقيح تقني لـ ٩ من فصول الدستور الاتحادي المؤقت للصومال البالغ عددها ١٥ فصلاً. وهذا إنجاز كبير. غير أن التقدم المحرز سيُقاس في نهاية المطاف بالاتفاقات السياسية بين قادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء بشأن النواحي الرئيسية للدستور، بما في ذلك تقاسم السلطة والموارد.

وقد أحرز تقدّم هام أيضاً في مجال حقوق الإنسان. ففي أعقاب أعمال العنف التي أدت إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين خلال الانتخابات التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر الماضي بولاية جنوب غرب الصومال، أنجزت الحكومة الاتحادية وسلطات ولاية جنوب غرب الصومال على السواء تحقيقات في قتل المدنيين. كما عقدت ولاية جنوب غرب الصومال اجتماعات مصالحة مع المجتمعات المحلية المعنية ووافقت على دفع تعويضات لأسر الضحايا.

وفي ١٨ أيار/مايو، صدق البرلمان الاتحادي على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وسيُحال التصديق الآن إلى الرئيس للتوقيع عليه. وأنهى الحكومة الاتحادية على تلك الخطوة الهامة الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

لا يزال الصومال يعاني من تحديات كبيرة. فجهود الإصلاح التي تبذلها الحكومة الاتحادية قد واجهت مقاومة حتمية. فالإصلاحات الاقتصادية وإصلاحات القطاع الأمني على وجه الخصوص تستتبع تفكيك اقتصاد الحرب الذي ازدهر على مدى عقود من الزمن. وهناك العديد من المصالح المكتسبة، التي تشكل عقبات أمام زيادة المساءلة. ولا يتطلب التصدي لتلك المصالح المكتسبة تصميماً فحسب، وهو ما أبدته الحكومة الاتحادية، بل أيضاً نهجاً شاملاً لبناء العلاقات مع جميع أصحاب المصلحة للبرهنة على أن الإصلاحات ستعود بالفوائد على الأمة بأسرها. ويتوقف التنفيذ الكامل والمستدام لأولويات الصومال على استعادة التعاون بين قيادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. ولئن كان الاجتماع الاستشاري المعقود بين قادة

بالنيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي، أود أيضا أن أحيي الراحلة القائمة بأعمال مفوض الشرطة في البعثة السيدة كريستين ألالو التي قضت أيضا في حادث تحطم الطائرة في آذار/مارس. لقد كانت مقوماتها القيادية الاستثنائية والتزامها وشغفها بالغة الأهمية في الأداء الإيجابي لعنصر الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في ظل ظروف صعبة للغاية. سنتذكرها دائما لمساهمتها القيمة في جهود السلام والاستقرار في قارتنا.

في الفترات السابقة المشمولة بالتقارير، طغت الخلافات بين الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد على المشهد السياسي في البلد واستدعت قلقنا الجماعي والمبرر. واليوم في الصومال نشهد علامات مشجعة على المشاركة السياسية. كان حفل تنصيب السيد سعيد عبد الله محمد دني رئيسا لبونتلاندي في كانون الثاني/يناير لحظة هامة للتجمع والتفكير الجماعي في ذلك الصدد. جمعت هذه المناسبة الطبقة السياسية الصومالية بمختلف أطرافها في غاروي. وحضر الحفل الرئيس الصومالي السابق شيخ شريف وحسن شيخ محمود وقادة الولايات والوزراء والمشرعون والقادة الوطنيون. وأشاد الجميع دون استثناء بقيم المصالحة والتضامن ودعوا إلى وحدة الصومال.

وفي الملاحظات التي أدلى بها خلال هذه المناسبة، دعا الرئيس عبد الله فرماجو إلى التسامح والتعاون وتعهد بألا يدخر جهدا في تسوية المواجهة السياسية بين حكومته والولايات الأعضاء في الاتحاد. ومنذ كانون الثاني/يناير من هذا العام، لاحظت البعثة التطور التدريجي للعلاقات بين المركز والأطراف. وتستثمر الحكومة الاتحادية والولايات الأعضاء في الاتحاد الجهود في الحوار لإعادة العلاقات فيما بينها. من مصلحة المجتمع الدولي مواصلة تشجيع الأطراف الفاعلة السياسية الصومالية والاستفادة من استعدادها للتعاون مع بعضها البعض.

كما لاحظنا المناخ المشجع للحوار في ١١ آذار/مارس، عندما قام رئيس الوزراء حسن خيرى بزيارة عمل إلى مدينة

الصومال. وإجراء حوار بين كينيا والصومال بل ومع سائر الدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية أمر ضروري لخفض حدة التوترات ومعالجة المسائل الأساسية التي أدت إلى التوترات المستمرة.

والصومال أمامه فرص هائلة لإحراز مزيد من التقدم في الأشهر المقبلة. ولكي يحدث ذلك، يجب أن يتفق القادة على الصعيدين الاتحادي ودون الاتحادي على العمل معا بروح من التوافق. ويجب أن يركز البرلمان على إصدار التشريعات ذات الأولوية في الوقت المناسب. ويجب على جميع الجهات المعنية الوطنية التعاون بشكل فعال في مواجهة موجة الجفاف والشبكة وتجنب حدوث مجاعة. ويجب تعزيز العلاقات الرئيسية، بما في ذلك مع أصحاب المصلحة الوطنيين والشركاء الدوليين والقوى الإقليمية، في القرن الأفريقي وفي منطقة الخليج على حد سواء. المسار يمضي قدما إلى الأمام وبشكل إيجابي. يمكننا جميعا العمل معا لحث شعب الصومال وشركائه الدوليين على تحقيق الإصلاح والتقدم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد زينينغا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن الحالة في الصومال.

أود أن أبدأ بالإعراب عن التعازي لأسرة الأمم المتحدة وأسر ٢١ من الزملاء في الأمم المتحدة الذين قضوا في الكارثة الجوية الإثيوبية في آذار/مارس. نحن في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال نحييهم على ما قدموه من خدمات للبشرية وجهودهم لجعل عالمنا علما أفضل.

الماضية، سجلت اللجنة إحراز تقدم في الأعمال التحضيرية قبل تسجيل الناخبين، بما في ذلك مسح المواقع المحتملة لهذا الغرض عبر الصومال. وعند الإنهاء من ذلك، سوف يُعهد إلى قوات الأمن الصومالية والبعثة تأمين المواقع.

وفي إطار دعم اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، تعمل بعثة الاتحاد الأفريقي بشكل وثيق مع الرئيسة وفريقها، ولا سيما في مجال بناء القدرات. وفي إطار ذلك، وتمشيا مع الولاية الجديدة للبعثة وفقا لبيان مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي الصادر في جلسته ٨٤٨ التي عقدها في ٩ أيار/مايو ٢٠١٩، وافقت بعثة الاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة على حزمة الدعم مع اللجنة. وستشمل الحزمة التدريب على وضع استراتيجية أمنية انتخابية لتسوية المنازعات الانتخابية، ودورة لتدريب المدربين بشأن أمن الانتخابات، لفائدة قوة الشرطة الصومالية. ونحيط علما مع التقدير بتعيين رئيس الوزراء خيرى لمسؤول رفيع لمعالجة المسائل المتعلقة بإنشاء فرقة العمل الاتحادية المعنية بالأمن الانتخابي.

وفي ١ نيسان/أبريل، نجحت كتيبة مدربة ومجهزة بشكل جيد من الجيش الوطني الصومالي وقوات داناب الخاصة مع بعثة الاتحاد الأفريقي، في طرد حركة الشباب من بلدة جسر سبيد الاستراتيجية في سهول نهر شيبلي الخصبة. وبعد ذلك بشهر، استعادت كتيبة أخرى من الجيش الوطني الصومالي، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء بلدة بريه، الممتدة على جانبي نهر شيبلي.

وطوال سبع سنوات كانت بلدة سبيد معقلا استراتيجيا من معازل حركة الشباب. وأتاحت لهذه الجماعة المتطرفة مركزا لتجميع الأجهزة المتفجرة المرشحة المحمولة على مركبات والتي كانت تنقل بشكل روتيني إلى مقديشو، وتستهدف الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال الصوماليين فتؤدي إلى تشويهم وقتلهم بشكل عشوائي. إن هذا المعقل قد أخذ منهم الآن.

كيسمايو، حيث قضى عدة أيام في ضيافة السيد مذويبه، الرئيس الإقليمي لجوبالاند، وناقش معه سبل تعزيز التوافق في الآراء في الصومال. ويمثل الاجتماع الذي اختتم مؤخرا في غاروي والذي استمر أسبوعا، بالرغم من تضارب الآراء بشأن نتائجه، خطوة هامة في الاتجاه الصحيح في أعقاب فترة طويلة من عدم المشاركة التعاونية بين الحكومة الاتحادية للصومال والولايات الإقليمية الأعضاء في الاتحاد. وشجع الاتحاد الأفريقي تلك الجهود، ونحن نتطلع إلى جولة جديدة من المحادثات لتسريع تنفيذ الخطة السياسية الشاملة للجميع في الصومال.

وفيما يتعلق بعملية مراجعة الدستور، أحرزت اللجنتان الدستوريتان المكلفتان حتى الآن بالعملية - اللجنة المشتركة للرقابة على الاستعراض البرلماني للدستور واللجنة المستقلة لمراجعة الدستور وتنفيذه - قدرا من التقدم. وفي ذلك الصدد، تشيد البعثة بما تبذلانه من جهود، ولا سيما عقد سلسلة من الدورات الاستراتيجية، وآخرها الدورة التي عقدت في جيبوتي في آذار/مارس. ومن بين النتائج الرئيسية التي تحققت في دورة جيبوتي القرار بتوسيع نطاق عملية المراجعة لتشمل المناطق. وذلك جزء من حملة التوعية العامة والتشاور بشأن الدستور المؤقت.

وفيما يتعلق بالانتخابات، كانت الجهود الرامية إلى التعجيل بمراجعة القانون الانتخابي الذي طال انتظاره وقانون الأحزاب السياسية واضحة تماما. وفي أواخر نيسان/أبريل، عرض مشروع القانون الانتخابي على مجلس الوزراء، وأقر في ٢ أيار/مايو وأحيل فيما بعد إلى البرلمان الاتحادي. وعلى الرغم من أن البعثة تحيط علما بردود الفعل الأولية على مشروع القانون الانتخابي، من الضروري أن تكثف الأطراف الفاعلة مشاركتها من أجل تحقيق الاعتماد النهائي لتلك القوانين الهامة في الأشهر المقبلة.

والعمل الذي تقوم به اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لكفالة إجراء انتخابات عامة في ٢٠٢٠-٢٠٢١ بطريقة حرة ونزيهة وشفافة جدير بالثناء. وعلى مدى الأشهر الثلاثة

النجاح في التخطيط والتنسيق بصورة مشتركة وشاملة، من حيث المهام العسكرية والمدنية على حد سواء. ويحتاج هذا النهج والدعم المقدم له إلى أن يكون مستداما ويمكن التنبؤ به ومؤكدا، حتى لا تسقط سييد وبريره، وغيرها من البلدات التي سيتم تحريرها من حركة الشباب نتيجة لتنفيذ الخطة الانتقالية، في أيدي الجماعات المتطرفة مرة ثانية.

وبينما أتناول موضوع تحقيق الاستقرار وأنشطة الإنعاش المبكر، يسرني أن أعلن أن بعثة الاتحاد الأفريقي ستوسع نطاق دعمها لسكان سييد. ويأتي هذا بعد حزمة الدعم الأولي من المواد غير الغذائية المقدمة إلى ٦٠٠ من الأسر المعيشية، وتتألف من ٢٧٠٠ من البطانيات، و ٢٧٠٠ من الألواح البلاستيكية و ٣٠٥٠ من الناموسيات. وسيُنصب تركيزنا الجديد الآن، عقب تفاعلنا مع أصحاب المصلحة في شيبلي السفلى على الاحتياجات العاجلة لسييد، وبريره.

كذلك، ولضمان أن يتم تحقيق الاستقرار ترحب بعثة الاتحاد الأفريقي بالمبادرة التي أعلنها رئيس الوزراء خيرى في ١٨ أيار/مايو نيابة عن الحكومة الاتحادية من أجل مواءمة الأنشطة العسكرية والشرطية في سييد. وفي هذا الصدد، فإن البعثة تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الشركاء الدوليين، والحكومة الاتحادية وولاية جنوب غرب الصومال لتحديد وفرز وتدريب قوة الشرطة المحلية، سواء في سييد وبريره أو في غيرها من المناطق المستعادة.

وإذا كان هناك درس يستفاد من سييد وبريره فهو أن العمليات الناجحة التي يقودها الجيش الوطني الصومالي في ظل الشروط الصحيحة ممكنة وقابلة للتحقيق. إن الصوماليين لهم القدرة على تولي مسؤولية الأمن في بلدهم. وتلك الشروط هي: قدرة الجيش الوطني الصومالي على تشكيل القوات؛ وأن يكون الجيش مدربا على النحو الواجب؛ وأن يكون الجيش مجهزا على النحو الواجب؛ وأن تكون مرتبات الجيش مضمونة. ولحسن

وبعد شهر وثلاثة أسابيع لا يزال الجيش الوطني الصومالي يسيطر على بلدة جسر سييد. وتجري إعادة بناء البلدة والعمل على استقرارها. وقد عاد الآن تسعون في المائة من سكان البلدة الذين فروا منها في وقت الاحتلال إلى ديارهم.

ويقوم الجيش الوطني الصومالي بدوريات في شوارع سييد لحماية المراكز السكانية، وتأمين الهياكل الأساسية الحيوية، والمواقع الحساسة. ويتواصل حاكم منطقة شيبلي السفلى بلاكل مع السكان، منتقلا من قرية إلى قرية، ويستمع إلى احتياجاتهم وشواغلهم ويساعدهم على معالجتها. وقد طلب من السكان تحديد شخص مناسب من بينهم لتعيينه مديرا للبلدة.

وقد أنشأت الحكومة الهياكل الأساسية لتلقي وتوزيع المساعدة الإنسانية والاهتمام بالاحتياجات الملحة الأخرى للسكان. وتستجيب الوكالات الإنسانية بسخاء من خلال الاستفادة من المواد الغذائية، والأدوية، وأقراص تنقية المياه، والناموسيات، والبطانيات، والألواح الحديدية والبلاستيكية، وغيرها من الاحتياجات الطارئة، والقيام بتوزيعها. ويستجيب الشركاء بصورة إيجابية لنداء الحكومة بخصوص المشاريع السريعة الأثر من أجل فتح الطرق وبناء المدارس، ومراكز الشرطة، وغيرها من الهياكل الأساسية العامة، وتزويد السكان بمصادر مستدامة للمياه والخدمات الصحية، والمدارس، والأسواق، والخدمات الأساسية.

إن ما يحدث في منطقة شيبلي السفلى يغير قواعد اللعبة، فالتدخل المشترك المنسق والمتكامل الذي تقوده الحكومة، ويجري جنبا إلى جنب مع بعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والشركاء الآخرين، ينفذ نجحا شاملا إزاء الأمن في سييد وبريره، في إطار الخطة الانتقالية.

ويمثل استعادة سييد نجاحا عاما للجيش الوطني الصومالي، وبعثة الاتحاد الأفريقي والشركاء. ويتمثل العامل الأساسي لهذا

إلى قوات الأمن الصومالية، وسلمنا مؤخرا في ٢٨ شباط/فبراير، كلية جالا سياد العسكرية.

وفي الفترة بين منتصف شباط/فبراير و ٥ نيسان/إبريل، أكملنا خفض عدد القوات بواقع ١٠٠٠ فرد. وفي الوقت نفسه، واستعدادا لتأمين طريق الإمداد الرئيسي بين مقديشو وبيدوا ولاسترجاع ليغو، قمنا بعمليات شحن رئيسية في سايد وبارير، والتي تكلمت عنها من فوري.

سجلت البعثة أيضا معلما رئيسيا على ركيزة بناء القدرات المؤسسية، بوصف ذلك جزءا من نهجنا الشامل لإزاء الأمن، ومع استكمال تقييم التأهب العملياتي للقوات الإقليمية في منتصف شباط/فبراير، لا تزال البعثة واضحة بشأن مسار المرحلة الانتقالية وخروجنا النهائي من الصومال، بتوجيه من مجلس السلام والأمن الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومجلس الأمن. ولهذا السبب، من المهم أن نتصدى بصورة جماعية لبعض التحديات الرئيسية التي تؤثر على تنفيذ المرحلة الانتقالية.

أولا، ستحتاج الحكومة الاتحادية إلى مزيد من المساعدة في إحضار القوات اللازمة للقيام بعمليات مشتركة مع بعثة الاتحاد الأفريقي، والاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية، والاحتفاظ بالأراضي، والتأكد من أن السكان معها ولا يفرون منها.

ثانيا، تقتضي المرحلة الانتقالية تسوية سياسية شاملة معجلة بين الحكومة والولايات الإقليمية، وكذلك بين العشائر، ولا سيما الاتفاقات المتعلقة بتقاسم الموارد والسلطة، والحكم، وقضايا الأراضي، وهياكل الرقابة وإدماج القوات.

في القرار ٢٤٣١ (٢٠١٨)، أوعز المجلس إلى البعثة بأن تضع مفهوما جديدا للعمليات يتواءم مع دعم تنفيذ الخطة الانتقالية. وقد اكتملت هذه العملية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ومع ذلك، ومن أجل تفعيل الكامل لمفهوم العمليات، اجتمع قادة القطاعات في البعثة في الفترة من ١١ إلى ١٤

الحظ، فإن جميع هذه الشروط كانت متوفرة وجرت تلبيتها قبل وأثناء عمليات سبيد وبريره. هذا هو طريق المضي قدما. ونحن بحاجة إلى التأكد من أن قوات الأمن الصومالية مجهزة ومزودة بالمعدات الأساسية والوسائل التي يمكنها بها احتواء حركة الشباب. فتلك الجماعة لا تزال تشكل تهديدا قويا، ولا سيما بسبب قدرتها على التجنيد والتمويل الذاتي، واستهداف المسؤولين الحكوميين والمؤسسات التجارية والمواطنين. وعلى الرغم من أننا نشهد اتجاهها نزوليا متقطعا في الأنشطة التنفيذية لحركة الشباب، بما في ذلك عمليات فرار من الصفوف الوسطى، إلا أننا يجب أن نظل يقظين عندما يتعلق الأمر بالخطر الناشئ من تنظيم الدولة الإسلامية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظنا أن تنظيم الدولة الإسلامية ربما قد يستغل التحول التكتيكي لحركة الشباب في الآونة الأخيرة. وفي هذا الصدد، تجري البعثة تقييما للتقارير التي تفيد بأن تنظيم الدولة الإسلامية يسعى إلى الانتقال إلى المناطق التي كانت تسيطر عليها حركة الشباب. وإذ نضع في اعتبارنا هذا الخطر، ومع اقتراب ذروة رمضان، فإن بعثة الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء الصوماليين، مستعدة لصد أي هجمات مضادة على سبيد وبريره، وأي هجمات انتقامية على مقديشو. ونتوقع بنفس القدر التصدي لعمليات حركة الشباب في مواقعها الجديدة عبر مناطق باي وباكول وهيران، كما نضع التدابير من أجل ذلك.

وأود الآن أن أنتقل إلى حالة الخطة الانتقالية. لقد مضى عام واحد منذ أيد مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الخطة الانتقالية، في بيان جلسته ٧٦٩ المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨. ومنذ ذلك الحين، واصلت البعثة تسجيل التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الانتقالية، استنادا إلى قدراتنا المتاحة. فسيما يتعلق بركيزة العمليات أنجزت بعثة الاتحاد الأفريقي المهام الرئيسية بنجاح. فلقد نقلنا المسؤولية عن أمن استاد مقديشو،

شباط/فبراير مع نظرائهم من الجيش الوطني الصومالي في مقديشو. إن نتائج مؤتمر قادة القطاعات الآن تشكل الأساس لإعادة تشكيل البعثة لعناصرها العسكرية والشُرطية والمدنية. ويشمل ذلك خطط تنفيذ مخصصة لجميع قطاعات البعثة، مع الأخذ في الحسبان هدم قواعد العمليات الأمامية أو تسليمها إلى قوات الأمن الصومالية، وإنشاء قوات للرد السريع وقوات متنقلة لعنصر الجيش.

يسعدني أن أبلغكم بأنه، تماشياً مع مفهوم العمليات، خضعت حتى الآن ثلاثة من قطاعات البعثة لعملية إعادة تشكيل، مع إنشاء قوات للرد السريع وقوات متنقلة. وتجري العمليات في القطاعات من ١ إلى ٦. وسلمت البعثة أيضاً قاعدة العمليات الأمامية لقوات الأمن في جوبالاند في نيسان/إبريل. وفي الأسابيع المقبلة، ومع بدء قوات الأمن الصومالية في زيادة قدرتها على إحضار القوات والاضطلاع بالمسؤوليات الأمنية، ستشروع البعثة في عملية إعادة تشكيل في القطاعات المتبقية، ولا سيما في القطاع ٥. وناقش حالياً طرائق تسليم بلدة وارشيخ، في القطاع ٥، إلى قوة الشرطة الصومالية.

ويسرني أن أبلغ بأنه بالإضافة إلى تفعيل مفهوم البعثة للعمليات في جميع القطاعات، أنشأت البعثة آلية للرصد والتقييم. وجميع كبار المسؤولين في البعثة، بدءاً بنائبي، يعملون في قطاعات مختلفة لكي يتابعوا عن كثب التطورات وينفذوا مفهوم العمليات والتحديات التي يواجهونها، وكذلك لضمان دعمنا للقادة لدينا للتأكيد بأننا ننفذ خططنا الانتقالية. إن قدرتنا على تتبع التقدم المحرز في مفهوم العمليات ستزود البعثة الآن بالبيانات اللازمة لإجراء التعديلات المطلوبة من حيث تحقيق هدف الخطة الانتقالية.

تلقي المجلس مؤخراً تقرير رئيس الاتحاد الأفريقي عن الاستعراض المشترك الخامس للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لعمل البعثة، في إطار البلاغ الصادر عن مجلس السلام والأمن

التابع للاتحاد الأفريقي في ٩ أيار/مايو، وذلك لكي ينظر فيه المجلس. وعلى النحو المبين في هاتين الوثيقتين، سجلت البعثة تقدماً كبيراً في تنفيذ الخطة الانتقالية. ومن أجل الحفاظ على هذا التقدم وكفالة اتباع نهج شامل إزاء الأمن، استناداً إلى نتائج الاستعراض المشترك في عام ٢٠١٨، نشرت البعثة أفرقة القطاع المدني التابعة لها. وتعمل الأفرقة حالياً على زيادة مساهمة البعثة في بناء القدرات المؤسسية في الولايات الإقليمية، فضلاً عن توسيع نطاق الاستقرار وإنعاش المناطق.

يجب دعم هذه الجهود المدنية الجديدة واستدامتها من حيث الموارد البشرية واللوجستيات لكي تتمكن من تقديم الدعم الكافي لتنفيذ المرحلة الانتقالية في الولايات الإقليمية. وعلى غرار عنصر المدنيين في بعثة الاتحاد الأفريقي، قام عنصر الشرطة أيضاً بتوسيع نطاق وجوده، وتوفير الدعم التشغيلي والتدريب والتوجيه لقوات الشرطة الاتحادية والإقليمية. ستواصل وحدتا شرطة إضافيتان، تم تشكيلهما، و ٦٧ فرداً من أفراد الشرطة، على النحو الذي أوصى به الاستعراض المشترك الخامس لبعثة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، تعزيز دور البعثة في التدريب والتوجيه، والاهم من ذلك دعم الانتخابات في ٢٠٢٠-٢٠٢١.

خلال الاستعراض المشترك الذي جرى في آذار/مارس، أجرى كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة تقييماً لتنفيذ الخطة الانتقالية واتفقا على أنه في حين أحرزت البعثة تقدماً، لا يزال يتعين إنجاز المهام المتبقية من المرحلة الأولى قبل الشروع في المرحلة الثانية في حزيران/يونيه. وفي هذا الصدد، لا يزال من المهم أن يأخذ المجلس في الاعتبار اقتراح الخيار ١ للاستعراض المشترك عند النظر في التخفيضات المستقبلية لقوات البعثة. إن السماح للبعثة بالحفاظ على المستوى الحالي لقواتها سيفضي إلى تعزيز أمن الصومال وتوطيد المكاسب الأمنية التي تحققت منذ بداية المرحلة الانتقالية. سيهيب الأخذ بالخيار ١ أيضاً بيئة

وفقدان المحاصيل الزراعية على نطاق واسع، جراء الأحوال غير المواتية لتربية الماشية. وفي هذه المرحلة من الموسم، سيكون أي تساقط للأمطار قليلا جدا ومتأخرا جدا بما لا يسمح بعكس أثر الجفاف.

ومنذ شباط/فبراير، زاد انعدام الأمن الغذائي الحاد بالفعل بنسبة ١٠ في المائة. ومن المتوقع أن تزداد الحالة سوءا. وبحلول تموز/يوليه، لن يكون ٥,٤ ملايين شخص - بمن فيهم مليون طفل - متأكدين من أين سيحصلون على وجبتهم التالية. وقد أعدت هذه التقديرات استنادا إلى التنبؤات الجوية بانتعاش موسم أمطار "غو" في شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه. ولكن لم يحدث انتعاش في موسم الأمطار، ولا شك في أن عدد المحتاجين سيستمر في الارتفاع. وتشهد معدلات سوء التغذية الحاد بين الأطفال، ولا سيما في صفوف المشردين داخليا، ازديادا سريعا. ومع محدودية إمكانية الحصول على المياه النظيفة، يتفاقم خطر تفشي الأمراض.

ويجب علينا أن نتصرف الآن لتفادي حدوث أزمة إنسانية كبرى. ويقف الشركاء في المجال الإنساني على أهبة الاستعداد لتقديم المعونة لمن هم في أمس الحاجة إليها، وهم قادرون على التعجيل بتوسيع نطاق استجاباتهم، كما ثبت خلال جهود الوقاية من المجاعة في عام ٢٠١٧. ولكن النقص الكبير في التمويل يعوق الاستجابة ويؤدي إلى انخفاض المساعدات المقدمة في مجالات بالغة الأهمية، بما في ذلك الصحة والتغذية والأمن الغذائي والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به.

ومن أجل تلبية الاحتياجات الناشئة عن الجفاف، هناك حاجة إلى زيادة الجهود في المجالات الرئيسية لإنقاذ الأرواح. وفي ٢٠ أيار/مايو، أطلق الفريق القطري للعمل الإنساني من أجل الصومال خطة مواجهة الجفاف لعام ٢٠١٩ والتي تستهدف جمع ٧١٠ ملايين دولار لتلبية الاحتياجات الناجمة عن الجفاف

تمكينية للعملية السياسية، بما في ذلك توفير الأمن المناسب للانتخابات العامة المقبلة في الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): اشكر السيد ماديرا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

السيدة مولر (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم على هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على الحالة الإنسانية في الصومال.

لا تزال الحالة الإنسانية في الصومال من بين أكثر الأزمات التي طال أمدها في العالم. ولا يزال الصراع المسلح والعنف المستمر، فضلا عن الصدمات المناخية المتكررة، تحرك الاحتياجات الإنسانية. أما التحديات التي تواجه الإدارة الحكومية والضعف المركب الناجم عن التخلف يجعل من الصعب على المجتمعات المحلية وضع آليات قوية للتكيف. وحددت خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، التي أطلقت في كانون الثاني/يناير، أنه يوجد ٤,٢ مليون صومالي - ثلث السكان - بحاجة إلى المساعدة والحماية المنقذتين للأرواح. ويظهر ذلك انخفاضاً في الاحتياجات عما كان عليه الوضع في عام ٢٠١٧، عندما تم تفادي المجاعة، مما زاد من الأمل في أن تؤدي أعمال بناء القدرات التي تقودها الحكومة والشركاء في التنمية إلى تحقيق المزيد من المكاسب. بيد أن المؤشرات الإنسانية الحالية تظهر تدهورا في جميع أنحاء البلد. وأود أن أسلط الضوء على ثلاثة مجالات رئيسية تبعث على القلق وهي: أولا، الأثر الإنساني للجفاف الحالي؛ ثانيا، حالة الأشخاص المشردين داخليا؛ وثالثا، توفير الحماية.

فيما يتعلق بنقطة الأولى، تتدهور الحالة الإنسانية بسرعة بسبب الظروف الشديدة للجفاف الذي انتشر من المناطق الشمالية والوسطى حتى شمل جميع أنحاء البلد. وقد أخفق موسمان متتاليين من الأمطار، مما أدى إلى نقص خطير في المياه،

والتشرد الداخلي هو الشاغل الثاني الذي أود تناوله. فهناك أكثر من ٢,٦ مليون شخص مشردين داخليا في الصومال، الذي يحتل المرتبة الرابعة في التشرد الداخلي على الصعيد العالمي. وما زال التشرد يحدث بفعل استمرار النزاع المسلح والصدمات المناخية والبحث عن فرص كسب العيش. وبما أنه من المتوقع أن تزداد شدة الاحتياجات الإنسانية خلال الأشهر القادمة، سيزداد خطر حدوث التشرد الناجم عن الجفاف وتفاقم التحديات المتعلقة بالحماية، لا سيما في أوساط النساء والأطفال، حيث سيضطّر الناس لمغادرة ديارهم بحثا عن المعونة وفرص كسب العيش.

ولكي نقلل من التشرد المرتبط بالجفاف إلى الحد الأدنى، حيثما أمكن، توجد بالفعل أنظمة وهياكل تمكنا من توسيع نطاق الاستجابة سريعا بالقرب من المناطق الأشد تضررا. وقد يزداد التشرد الناجم عن النزاع أيضا نتيجة للجفاف حيث تزداد في ظل هذه الظروف احتمالات نشوب نزاعات قبلية وعشائرية للتنافس على الموارد الشحيحة.

إن مجتمعات المشردين هي من بين أكثر الفئات ضعفا. إذ إنهم يواجهون احتياجات ملحة ومتعددة ويتعرضون لمخاطر أكبر تتعلق بالحماية. ويجعل تفرق شمل الأسر النساء والفتيات المشردات ضعيفات جدا ويعرضهن للعنف الجنسي والجنساني.

ويواجه المشردون داخليا خطرا متزايدا من أن يطردهم ملاك الأراضي بالقوة من مناطق الاستيطان. ففي عام ٢٠١٨، تم طرد أكثر من ٣٠٠.٠٠٠ مشرد بالقوة، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٣٦ في المائة مقارنة بالعام السابق. وفي ضوء الاتجاهات التي شهدناها حتى الآن في هذا العام، نتوقع أن تستمر أعمال الطرد. وتدمر عمليات الإخلاء القسري هذه دورات التشرد وتقوض باستمرار الجهود الرامية إلى تحقيق الاعتماد على الذات والقدرة على الصمود.

من الآن وحتى كانون الأول/ديسمبر. وغالبية البرامج في خطة مواجهة الجفاف مدرجة بالفعل في خطة الاستجابة الإنسانية السنوية. ويجري إعادة تنظيم أولويات خطة الاستجابة الإنسانية وتفتيحها لتتضمن الموارد الإضافية اللازمة لمواجهة الجفاف.

وما برحت الجهات المانحة تساهم في خطة الاستجابة الإنسانية التي تبلغ نسبة تمويلها ٢٠ في المائة حاليا. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لكي أشكر المانحين على دعمهم المتواصل. ففي نيسان/أبريل، خصص صندوق الاستجابة للطوارئ المركزي وصندوق المساعدة الإنسانية للصومال حوالي ٤٦ مليون دولار لتقديم المعونة وتوسيع نطاق الأنشطة في المناطق المتأثرة بالجفاف في شمال الصومال ولتوفير المساعدة المنقذة للحياة والحماية في المناطق الجنوبية والوسطى من البلد.

وأعتقد أنني دُعيت إلى تقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن اليوم للفت الانتباه إلى الخطر المتزايد لحدوث أزمة إنسانية كبرى تلوح في الأفق. والتوسع الفوري في الاستجابة الإنسانية أمر ضروري للتخفيف من آثار الجفاف ولمنع استمرار تفتيت المجتمعات التي لا تزال هشة بفعل نوبة الجفاف التي حدثت في عام ٢٠١٧. وأشجع المجتمع الدولي على زيادة الدعم بشكل عاجل لجهود مواجهة الجفاف الرامية لإنقاذ الأرواح وعلى حماية المكاسب التي تحققت في عام ٢٠١٨. ويحدوني الأمل في استلام الموارد فوراً لمساعدتنا على منع تصاعد الأزمة بشكل مأساوي.

إن الطابع المتكرر للصدمات المناخية هو تذكير صارخ بأن الصومال أصبح أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ. ومن أجل معالجة أسباب الأزمة في الصومال، هناك حاجة إلى مزيد من الاستثمار لتعزيز الصلة بين العمل الإنساني وبرامج التنمية. ويجب أن نركز في جهودنا على الاستجابات العاجلة المنقذة للحياة، ولكن لا يمكننا أن نغفل حقيقة أن جهود التنمية ضرورية لتحقيق الهدف المتمثل في إنهاء التأثير السلبي لهذه الدورات في نهاية المطاف.

المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى من هم في حاجة إليها، لا سيما في هذا الوقت الحرج.

وتظل الاستجابة لتدهور الحالة الإنسانية بتدخلات منقذة للحياة وتوفير الحماية إحدى أولوياتنا، ولكن لا بد لي من التأكيد على أنه لا يمكن معالجة أوجه الضعف المزمنة التي تشكل أساس الأزمة في الصومال من خلال تقديم المعونة الإنسانية.

ولا بد من إحراز التقدم في بناء الدولة واستتباب الأمن، فضلا عن زيادة الاستثمارات في المبادرات الإنمائية الرامية إلى بناء القدرة على الصمود، لإخراج الصوماليين من حالة الفاقة في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية السيد زينينغا، والسيد ماديرا والأمانة العامة المساعدة. يسعدنا كثيرا حضورهم، لأن تلك الإحاطات الإعلامية كانت الأولى التي قُدمت إلينا منذ تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (انظر S/PV.8494).

وأود أن أبدأ بالقول إننا جميعا - أو العديد منا - قد لا حظنا عند عقد آخر جلسة أن ٢٠١٩ ستكون سنة هامة جدا بالنسبة للصومال. بل يمكن أن أقول إن من شأنها أن تحدد مسار التنمية في الصومال للسنوات المقبلة. وأعتقد أن من أهم المؤشرات على ذلك تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام، الذي نأمل أن يتولى منصبه قريبا. ونأمل أيضا أن يمثل ذلك بدوره فرصة لإعادة صياغة علاقة الأمم المتحدة بالصومال وإيجاد سبيل للمضي قدما بشأن فريق الخبراء.

أما بالنسبة لنقطتي الثالثة والأخيرة، فأود أن أسلط الضوء على أن الحالة الإنسانية في الصومال هي أزمة حماية. فعلى مدى سنوات، تحمل المدنيون الصوماليون العبء الأكبر لأعمال النزاع والعنف المسلح الجارية، والتي لا تزال تتسبب في احتياجات إنسانية وفي إطالة أمد التشرذم الداخلي. ويتعرض المدنيون للاعتداءات والاعتقالات المحددة الأهداف والهجمات العشوائية. ولا يزال الأطفال يتعرضون للقتل والتشويه، وهو ما يشكل انتهاكات جسيمة. وفي عام ٢٠١٨، سجل الصومال أعلى معدلات التجنيد القسري للأطفال على الصعيد العالمي.

وهناك زيادة في المخاطر المتعلقة بالحماية في سياق الإصلاحات الأمنية الجارية وتنفيذ الخطة الانتقالية، بما في ذلك المخاطر الناجمة عن التغييرات في قوام ووضعية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وعلى الرغم من أن الهدف من الخطة الانتقالية هو نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الصومالية، فإن نجاح العملية الانتقالية يتوقف أيضا على عوامل مهمة أخرى. ومن الضروري أن تطور حكومة الصومال قدرة كافية لمعالجة حماية المدنيين وأن تنفذ هيكل وآليات مناسبة للحكومة وأن تعزز السلطات المدنية لضمان تقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية.

لا يزال الصومال يمثل بيئة عمليات صعبة بالنسبة للمنظمات الإنسانية، حيث يعوق النزاع وانعدام الأمن والقيود البيروقراطية والبنية التحتية اللوجستية المحدودة قدرتنا على الوصول إلى المحتاجين. ويجب وضع حد للعنف الذي يستهدف الكيانات ذات الولايات السياسية والإنمائية والإنسانية. وحتى الآن هذا العام، وقع ١٨ حادث عنف أثرت على المنظمات الإنسانية، وأسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة شخصين وعن سبع حالات اختطاف. وأشجع حكومة الصومال، بدعم من الشركاء الدوليين، على تعزيز الجهود المبذولة لتيسير وصول

بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، لا سيما بشأن عملية مراجعة الدستور، والقانون الانتخابي، وتنفيذ ميثاق الأمن والخطة الانتقالية.

وقد كنت مهتمة بآفاق منتدى الشراكة المعني بالصومال، الذي سيعقد في صيف هذا العام. وأعتقد أن المجلس سيجد أنه من المفيد عقد جلسات وتقديم إحاطات إعلامية منتظمة بهدف المساعدة على رصد التقدم المحرز. ومن المهم أن نفكر في السبل التي تتيح لنا دعم جميع الأطراف، حتى تتمكن من الوفاء بمبادئ الشراكة المتفق عليها في ذلك المنتدى. وسيكون من المفيد أن نتوصل بمعلومات ضافية عم المجالات التي تعتبرها الأمم المتحدة مجالات ذات أولوية في ذلك الصدد وصلتها بخطة التنمية الوطنية.

وأود أن أقول بضع كلمات عن الحالة الإنسانية. أردنا الاستماع إلى إحاطة إعلامية بشأن الحالة الإنسانية بسبب التدهور الناجم عن الجفاف. وبشكل ما، فإن مؤشرات الإنذار المبكر الحالية أسوأ من تلك التي شهدناها قبل عامين. وسنعلن قريباً عن مزيد من الدعم؛ ونأمل أن يكون بوسع الآخرين أن يجذبوا حذونا.

ونعلم جميعاً أن هناك فرصة حقيقية متاحة لمساعدة الصومال على العودة إلى المسار الصحيح، ولكنها تضم العديد من العناصر، من بينها التعاون مع الأمم المتحدة. ومن الواضح أن الخطة الانتقالية هامة، بل هي في الواقع بالغة الأهمية. وكل ما يمكن لبعثة الاتحاد الأفريقي القيام به لدعم أولويات المرحلة الانتقالية يعدّ بالغ الأهمية أيضاً.

السيد ميانباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكر نائب الممثل الخاص للأمين العام، زينينغا، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، ماديرا، والأمين العام المساعد مولر على إحاطاتهم

إن تجديد التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أمر في غاية الأهمية. وأعلم أن الحكومة الصومالية تفكر في هذا الشأن أيضاً، وهو أمر محمود للغاية. وتُبين النقطة الأخيرة التي تطرقت إليها الأمانة العامة المساعدة سبب الأهمية البالغة لذلك التعاون. فالصومال بحاجة إلى توجيهات الأمم المتحدة وقدراتها التقنية لمساعدته على معالجة بعض المسائل التفصيلية التي ذكرتها الأمانة العامة المساعدة. وأود أن أشكر السيد زينينغا على توليه زمام الأمور خلال الفترة الانتقالية بين ولايتي الممثلين الخاصين للأمين العام.

ومن المهم أن نشيد في مناسبة كهذه بما تتحلى به بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من شجاعة، فضلاً عن الجهود الكبيرة التي بذلها الاتحاد الأفريقي، والتي تحظى بتقديرنا. ولا بد أن تعمل الأمم المتحدة والصومال والشركاء الدوليون جنباً إلى جنب لتنفيذ الخطة الانتقالية. فالعمل يبدأ بيد وجنباً إلى جنب على نحو متسق جزء حيوي من آفاق النجاح، وكلنا نودّ بلوغ مرحلة يتولى فيها الصومال زمام الأمور في توفير الأمن لأبناء شعبه.

ولذلك، فإن المملكة المتحدة ترحب حقاً بالجهود الرامية إلى دفع عجلة الزخم في عملية تجديد ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي الجارية حالياً. ولكن أود أن أشدد على أن تلك الأمور، من واقع تجريبي، تحقق أفضل النتائج عندما يوافق قوام القوات المهام المسندة إليها، وليس العكس.

وكما قلت، فإن عام ٢٠١٩ عام مهم. والواقع أنه من الأرجح أن تكون الأشهر الـ ١٢ المقبلة حاسمة في إحراز التقدم على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية والأمنية قبل الانتخابات المقررة في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ونعلم جميعاً أن الاتفاقات السياسية بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء ستكون في صميم تحقيق استقرار الصومال وازدهاره. وسعياً إلى تحقيق ذلك، من المهم جداً إقامة حوار منظم وبناء

دولياً مستمرا ومنسقاً. وفي هذا الصدد، تدعو جنوب أفريقيا إلى مواصلة تنفيذ نصح شامل للأمن، يشمل التنسيق الدولي والتخطيط المشترك بين بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء وبعثة الأمم المتحدة، والمكتب والشركاء الدوليين، وغيرها من الجهات.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن إقامة حوار متواصل وشامل للجميع بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء أمر لا بد منه لحل خلافاتها من أجل المضي قدماً بعملية بناء الدولة وبناء السلام. وبالمثل، من المناسب حل المأزق الراهن القائم بين مجلسي البرلمان الاتحادي.

يعد التعاون بين مجلسي البرلمان مهماً لتجهيز الإطار التشريعي المتوخى في تنفيذ الخطة الانتقالية. ونشجع على أن تكون عمليتنا بناء الدولة وبناء السلام شاملتين للجميع، مع مشاركة حقيقية من جانب النساء والشباب. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، على تقديم المساعدة إلى السلطات الصومالية فيما يخص تعزيز مشاركة المرأة والشباب في عمليتي بناء الدولة وبناء السلام.

ومن دواعي سرور جنوب أفريقيا التقدم الملحوظ الذي تم إحرازه في عملية مراجعة الدستور. ونحث حكومة الصومال الاتحادية على الانتهاء من القضايا المتعلقة بالدستور، بهدف اعتماده قبل إجراء الانتخابات. ويعتبر التقدم الذي تم إحرازه في اتجاه وضع اللامسات الأخيرة على إطار المصالحة الوطنية، الوثيقة التوجيهية للمصالحة على الصعيد الوطني، تطوراً مرحباً به. علاوة على ذلك، فإننا نشيد باللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة على ما أحرزته من تقدم في الاستعدادات لتسجيل الناخبين لتنظيم الانتخابات خلال 2020-2021.

وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، يظل الدعم المستمر لتحسين الحالة الإنسانية في الصومال أمراً بالغ الأهمية. وفي هذا الصدد، فإننا نحث المجتمع الدولي على دعم خطة الاستجابة

الإعلامية، فضلاً عن الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره (S/2019/393).

ويثني وفد بلدي على الأمين العام غوتيريش، وعلى الدور الذي ما فتئت تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال في تيسير عمليتي بناء الدولة وبناء السلام في الصومال، تماشياً مع الولاية التي أسندها إليهما مجلس الأمن. ومما لا شك فيه أن بعثة الأمم المتحدة والمكتب، وكذلك بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قد أسهمت إسهاماً إيجابياً في شق مسار التنمية السائد في الصومال.

وترحب جنوب أفريقيا بخطة الإصلاح الشامل لحكومة الصومال الاتحادية، التي تشمل أربع خرائط طريق ترمي إلى الحفاظ على التقدم المحرز على صعيد الممارسة السياسية الشاملة للجميع، والأمن والعدالة والانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والبشرية.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها بعثة الاتحاد الأفريقي، وبعثة الأمم المتحدة والمكتب، بالتعاون مع قوات الأمن الصومالية والشركاء الدوليين في قطاع الأمن، نلاحظ مع القلق الشديد أن حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة لا تزال مصدراً من مصادر زعزعة الاستقرار في بعض أنحاء الصومال، بما فيها مقديشو. إن استمرار الفظائع التي ترتكبها حركة الشباب بحق المدنيين والمرافق الحكومية والمسؤولين الحكوميين وقوات الأمن الصومالية وأفراد بعثة الاتحاد الأفريقي أمر يثير القلق ويجب إدانته.

ولكن كنا نوافق على أن الصومال، في الأجل الطويل، ينبغي أن يكون بوسعه تولى زمام معالجة التحديات الأمنية التي تواجهه، فإننا ندرك أيضاً أن حكومة الصومال الاتحادية لا تستطيع القيام بذلك بمفردها، نظراً إلى محدودية قدرات قوات الأمن الصومالية. وبناء القدرات من المجالات التي تتطلب دعماً

الأطراف بالتنسيق عن كثب لتجنب فجوات التغطية الأمنية التي يمكن أن تستغلها الأطراف الفاعلة الشريرة.

وفيما يتعلق بانتخابات الصومال ٢٠٢٠-٢٠٢١، نحث الحكومة على الانتهاء من مشروع قانونها الانتخابي لتحديد نظام انتخابي نزيه وشفاف. كما نؤكد الحاجة إلى التنسيق الوثيق بين الحكومة وبعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في الصومال، لضمان أمن الناخبين في كل مرحلة من مراحل الإعداد للانتخابات.

وفيما يتعلق بالإصلاح الدستوري، فإننا نشدد على أن الاستقرار السياسي على المدى الطويل يعتمد على تحديد العلاقات وتقاسم السلطة والمسؤولية بين حكومة الصومال الاتحادية، والولايات الأعضاء في الاتحاد. وعلى هذا النحو، فإننا نحث جميع أصحاب المصلحة الحكوميين على توحيد الصف والانتهاء من هذا الإصلاح الحاسم.

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، فقد شجعنا الصومال على التعاون بشكل مثمر مع فريق الخبراء المعني بالصومال وسنواصل القيام بذلك. يبدو أن الصومال يعتقد أن مجلس الأمن سيرفع الجزاءات في نهاية المطاف على الرغم من عدم التعاون مع الفريق. لن تؤيد الولايات المتحدة وجهة النظر هذه، التي لا تفعل شيئاً لمعالجة المشكلات التي صمم نظام الجزاءات للتصدي لها، بل هي في الواقع تقوض إجراءات مجلس الأمن.

أخيراً، وكما أشارت إلى ذلك مساعدة الأمين العام مولر، فإن الأزمة الإنسانية المستمرة التي تؤثر على أكثر من ٥ ملايين صومالي تمثل خلفية مهمة للإصلاحات السياسية والأمنية التي ناقشناها. وقدمت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٨، أكثر من ٤٨٧ مليون دولار من المساعدات الإنسانية. ونحن نعمل مع الأمم المتحدة والشركاء الآخرين لتقديم المساعدات الغذائية والتغذوية الضرورية لنحو ١,٥ مليون شخص في جميع أنحاء الصومال. ونشجع استمرار الدعم الدولي على الجبهة الإنسانية.

الإنسانية للصومال لعام ٢٠١٩، حتى يتمكن مجتمع العمل الإنساني من تقديم الخدمات اللازمة للمدنيين المحتاجين، بما في ذلك ضمان أمنهم، وحل المشاكل المرتبطة ببناء الدولة وقدرتها على الصمود، والتي أشارت إليها السيدة مولر في وقت سابق. في الختام، نود أن نشيد بالبعثة على دورها في دعم تنفيذ الخطة الانتقالية في الصومال، وكذلك في تدريب وبناء قدرات قوات الأمن الوطنية الصومالية.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم.

من الواضح أن الصومال لا يزال يواجه تحديات كبيرة في طريقه نحو بناء دولة آمنة ومستقرة ومزدهرة. ونحن ندين بشدة الهجمات الأخيرة التي شنتها حركة الشباب وغيرها من العناصر الإرهابية ونعرب عن دعمنا الكامل للحكومة الصومالية والاتحاد الأفريقي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، في تلك المعركة. كما أننا سعداء بالتقدم الجاري من خلال جهود الإصلاح السياسي والأمني والدستوري بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين. ويعطي النهوض بتنفيذ تلك الإصلاحات للبلد أكبر أمل في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي بشكل مستدام. ونشير إلى أن أيًا من تلك الإصلاحات ما كان سيكون ممكناً بدون إسهامات وتضحيات الدول الأعضاء المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، مما أتاح لحكومة الصومال الاتحادية المجال والاستقرار اللازمين للحكومة لتطوير هيكل الأمن الوطني وتنفيذ تلك الإصلاحات.

ويشكل نقل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الوطنية الصومالية، أولوية قصوى. ونحن نحث حكومة الصومال الاتحادية على مواصلة بذل الجهود لإنشاء ونشر قوات الأمن مما سيسمح بتنفيذ الخطة الانتقالية في الوقت المناسب وبشكل منظم. ونؤكد ضرورة قيام جميع

ثانياً، ينبغي أن نواصل دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى التي تساعد في الحفاظ على السلام والأمن في الصومال. في الوقت الحاضر، لا يزال الصومال يواجه تهديدات خطيرة من حركة الشباب. ومن الضروري أن تواصل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال انتشارها فيه. وتؤيد الصين تمديد ولاية مجلس الأمن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمحافظة على المستوى الضروري من قوات البعثة في البلد. ونأمل أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي دعماً مالياً مستقراً ويمكن التنبؤ به ومستداماً لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، ومساعدة البلدان المعنية المساهمة بقوات على بناء القدرات من أجل مكافحة حركة الشباب بشكل أكثر فعالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل مساعدة الصومال على تحسين بناء قدراته الأمنية لضمان أن قوات الأمن الصومالية ستكون قادرة على تحمل المسؤوليات الأمنية من بعثة الاتحاد الأفريقي بطريقة تدريجية ومطردة.

ثالثاً، يتعين أن نواصل زيادة تقديم المساعدات الإنسانية ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للصومال. إن الأساس الاجتماعي والاقتصادي في الصومال ضعيف، ولا تزال هناك فجوة كبيرة نسبياً في تقديم المساعدة الإنسانية الدولية. ونأمل أن يحترم جميع الشركاء الدوليين التزاماتهم بحسن نية وأن يقدموا مساعدات مناسبة من حيث التوقيت. وستواصل الصين دعمها النشط لعملية السلام في الصومال، وستقوم بدور بناء في إحلال السلام والاستقرار وتحقيق التنمية في الصومال ومنطقة القرن الأفريقي.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الجلسة بشأن تقرير الأمين العام عن التطورات في الصومال خلال الفترة من ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ إلى ٤ أيار/مايو ٢٠١٩ وتنفيذ ولايتي بعثة الأمم المتحدة لتقديم

السيد ياو شاوجون (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين نائب الممثل الخاص زينغفا؛ والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والأمين العام المساعد مولر على إحاطاتهم.

منذ نهاية العام الماضي، وبفضل الجهود المتضافرة التي بذلتها حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وبقية المجتمع الدولي، شهد الصومال تقدماً إيجابياً في إعادة بناء الدولة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن وبناء القدرات. وتشيد الصين بحكومة الصومال الاتحادية ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة العاملة في الميدان، وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، على جهودهم.

إن الصومال بلد مهم في منطقة القرن الأفريقي. والحفاظ على السلام والاستقرار هناك يخدم المصالح المشتركة للمنطقة والمجتمع الدولي بأسره. ولا تزال الحالة العامة الراهنة في الصومال معقدة، وهو يواجه فيما يتطلع إلى المستقبل تحديات على جبهات متعددة. وينبغي لمجلس الأمن والأمم المتحدة والمجتمع الدولي الاستفادة من التجارب والدروس السابقة في المساعدة على معالجة قضايا البؤر الساخنة في أفريقيا، مثل هذه، وتكثيف الدعم والمساعدة.

تود الصين تسليط الضوء على النقاط الثلاث التالية.

أولاً، يتعين علينا احترام الملكية الوطنية للحكومة الاتحادية في الصومال بالكامل فيما يخص شؤونها الداخلية. وينبغي أن نحترم سيادة الصومال واستقلاله وسلامته الإقليمية، وأن نساعد على إنشاء حكومة اتحادية موثوقة وقادرة على تحسين مؤسساتها الاتحادية. كما ينبغي أن نعزز الاتصالات والتنسيق مع حكومة الصومال، وأن ندعم مبادراتها الخاصة ونحسن قدرتها على تحقيق التنمية بشكل مستقل.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تفشي عدم الاستقرار في الصومال واستمرار التهديد الخطير الذي تشكله حركة الشباب، التي تزيد من هجماتها واستهدافها لأشخاص بعينهم بالقتل، على الرغم من نكساتها. ويدين بلدي تلك الهجمات إدانة قاطعة ويدعو الحكومة الصومالية إلى تكثيف جهودها، بدعم من المجتمع الدولي، للقضاء على التهديد الذي تشكله حركة الشباب.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، يظل يساور كوت ديفوار قلق شديد إزاء تزايد عدد الضحايا المدنيين وحالات الاختطاف المنسوبة إلى حركة الشباب وعمليات الإعدام التعسفي وانتهاكات حرية التعبير والعنف الجنسي والعنف ضد الأطفال. ونحث جميع الأطراف المعنية على احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان، وندعو إلى محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويرحب بلدي، في ذلك الصدد، بإعادة تأكيد رئيس وزراء الصومال، في ٤ آذار/ مارس، استعداد بلده، بصفته عضواً جديداً منتخبا في مجلس حقوق الإنسان اعتباراً من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، للوفاء بالتزاماته المتعلقة بحقوق الإنسان.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تلاحظ كوت ديفوار مع بالغ القلق تزايد عدد المحتاجين إلى المساعدة والحماية، والذين سيصل عددهم إلى ٤,٢ ملايين شخص في عام ٢٠١٩. وذلك الوضع، الناجم عن النزاع الدائر وانعدام الأمن الغذائي جراء قصور موسم الأمطار، وما أعقبه من زيادة في عدد الأشخاص المشردين، يستدعي تصرف المجتمع الدولي. وبالتالي، لا بد من الاستجابة بسرعة لنداء الأمين العام لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩، التي تقدر احتياجاتها لفترة الأشهر الستة المقبلة بمبلغ ٦٧٤ مليون دولار. ولن توفر جهودنا للتعبة مساعدة طارئة حيوية للكثير من الصوماليين المعرضين

المساعدة إلى الصومال، ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال.

ونشيد بالسيد رايسيدون زينينغا، نائب الممثل الخاص للأمين العام والموظف المسؤول في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال؛ والسيد فرانسيسكو كايانو خوسيه ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال؛ والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطاتهم المفيدة للغاية. وقد حفزت إحاطاتهم وفد بلدي على التعليق على الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان.

على الصعيد السياسي، ترحب كوت ديفوار بالمبادرات الأخيرة لاستئناف العملية السياسية وعملية المصالحة بين الحكومة الاتحادية الصومالية والولايات الاتحادية الأعضاء، والتي كانت قد توقفت قبل عدة أشهر بسبب خلافات عميقة. ويدعو بلدي الأطراف المعنية إلى المحافظة على هذا الزخم الإيجابي والتعجيل بتنفيذ خريطة الطريق، بما في ذلك من خلال إبرام اتفاقات بشأن تقاسم السلطة والموارد ومراجعة الدستور وإنشاء نموذج الصومال الاتحادي. وكذلك ندعو مجلسي البرلمان الاتحادي إلى حل خلافاتهما وإقامة تعاون صادق من أجل اعتماد التشريعات العاجلة، ولا سيما القانون الانتخابي.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية، تلاحظ كوت ديفوار مع الارتياح التقدم الكبير الذي حققته الحكومة الاتحادية في تنفيذ سياستها المالية، ولا سيما التحسن الكبير في تحصيل الضرائب من خلال توسيع القاعدة الضريبية وتعزيز القدرات التحصيلية. ونشجع الحكومة الاتحادية على مضاعفة جهودها في سياق تنفيذها للبرنامج الذي يرصده خبراء صندوق النقد الدولي لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية للشعب الصومالي.

وينبغي للسياسيين الصوماليين أن يبدلوا الجهود اللازمة للتغلب على هذه الحالة، التي لا تليق ببلد يمر بعملية حساسة كهذه. ولذلك، فإننا نشجع القادة السياسيين الصوماليين على تنفيذ تدابير المصالحة التي اعتمدت في غاروي في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

وبالمثل، فإننا ندعو أعضاء مجلسي البرلمان الاتحادي، الذين أوقفوا تعاونهم في ١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، إلى الوفاء بالتزاماتهم واستئناف التعاون بين المجلسين من أجل تنفيذ جدول الأعمال البرلماني وسن القوانين التي تمس حاجة شعب الصومال ومختلف قطاعات المجتمع الصومالي إليها.

ونرحب ببرنامج الإصلاح الشامل الذي قدمته الحكومة الاتحادية في إطار جهودها الرامية إلى بناء دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها، والذي يتمحور حول أربع خرائط طريق ترمي إلى تحقيق مزيد من التقدم في مجالات العمل السياسي الشامل للجميع والأمن والعدالة والانتعاش الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والبشرية. ونحث الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الشركاء الدوليين على دعم هذا البرنامج الهام.

ونأمل في ألا يستمر الحال على ما هو عليه اليوم فيما يتعلق بمحدودية المشاركة السياسية للمرأة ودورها الضعيف في اتخاذ القرارات في المرحلة الجديدة التي تتأهب الحكومة الاتحادية لدخولها. وفي هذا الصدد، نحث السلطات الاتحادية والإقليمية، وكذلك المجتمع المدني والمجتمع الدولي، على السعي إلى زيادة إبراز مشاركة المرأة.

وفيما يتعلق بمسألة الأمن، نشجب استمرار الهجمات بالقنابل وأعمال القتل التي تنفذها حركة الشباب المتطرفة في الصومال بصورة دورية، الأمر الذي يشكل تهديدا محتملا يمكن أن يزرع بذور الفوضى في الصومال والقرن الأفريقي. ويجدوننا الأمل في أن تكون الأحكام المتعلقة بإصلاح الأمن التي تم

للخطر فحسب، بل إنها ستدعمهم كذلك على الطريق نحو تحقيق القدرة على الصمود والتعافي.

وبالإضافة إلى ذلك، يشعر وفد بلدي بالقلق إزاء تزايد صعوبة السياق التشغيلي الذي تعمل فيه الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني، خاصة بسبب أعمال العنف المرتكبة ضدها والعدد المتزايد من العقبات على طول طرق الإمداد الرئيسية. ويحث جميع أصحاب المصلحة على حماية العاملين في المجال الإنساني وعلى تعزيز حرية المرور الآمن وغير المقيد للمساعدات.

في الختام، تثنى كوت ديفوار على بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال لدورها الذي لا غنى عنه في تقديم المشورة الاستراتيجية والقيام بمساع حميدة وأنشطة لبناء القدرات وتنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين. ونعرب كذلك عن تقديرنا للتضحيات التي يقدمها أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي من أجل استتباب الأمن في الصومال. وكذلك يعيد وفد بلدي تأكيد دعمه لمكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال والشركاء الدوليين الآخرين في الصومال. ونشجعهم على تعزيز تعاونهم من أجل الإسهام في تعزيز المصالحة والسلام في ذلك البلد.

السيد ندونغ مانغي (غينيا الاستوائية) (تكلم بالإسبانية):
في البداية، أشكر وفد بلدكم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة خلال شهر رئاستكم. وكذلك أشكر جميع مقدمي الإحاطات بعد ظهر اليوم على تقاريرهم الشاملة والحافلة بالمعلومات والتي قدمت لنا لمحة عامة مفصلة عن الأحداث الجارية في الصومال.

ما فتى وفد بلدنا يتابع عن كثب التطورات الجارية في جمهورية الصومال الاتحادية الشقيقة والصديقة. وإننا ندرك المأزق السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وهو وضع يعكس في التقرير السابق للأمين العام (S/2018/1149) وفي التقرير الذي ننظر فيه اليوم (S/2019/393).

وأشكر كذلك الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السيد فرانسيسكو كايثانو خوسيه ماديرا، على معلوماته القيمة ومسامحي بعثة الاتحاد الأفريقي في الحفاظ على الأمن وإعادة تأهيل صلاح قوات الأمن الوطنية الصومالية، وهو التي توليها المفوضية لنقل الصومال إلى بر الأمان. وتنطلق إلى تجديد ولاية البعثة الأسبوع المقبل وبعد انتهاء المفاوضات الجارية حاليا حول مشروع قرار لتمديد ولايتها.

وأشكر أيضا أن أشكر السيدة أوسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتها التي عكست حجم المعاناة الإنسانية التي يواجهها الشعب الصومالي لعقود من الزمن نتيجة للفقر والتهميش والعنف المسلح، وعدم الاستقرار السياسي، والمخاطر الطبيعية وانعدام التنمية، والتي أدت جميعا إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في الصومال في ظل حاجة ثلث السكان إلى المعونة والحماية في عام ٢٠١٩، وانعدام الأمن الغذائي لـ ٤,٩ مليون شخص، ووصول عدد الأشخاص المشردين داخليا إلى ٢,٦ مليون شخص.

قام المجلس في أواخر آذار/مارس، بتوجيه رسالة واضحة عكست مجددا وحدة مجلس الأمن في دعم ومساعدة الصومال عبر تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة بالإجماع بموجب القرار ٢٤٦١ (٢٠١٩) (انظر S/PV.8494) إن هذا القرار الذي يعدّ صكا دوليا ودليلا على وقوف مجلس الأمن بجانب الصومال وخلف الأمم المتحدة في جهود بناء دولة فيدرالية قادرة على التغلب على الصعوبات التي استمعنا إليها للتو من قبل مقدمي الإحاطات، فإنها قد راعت الظروف الخاصة للأزمة في الصومال ووضعها الفريد. ولذلك نود تسليط الضوء على المواضيع الرئيسية التالية:

أولا، التطورات السياسية: ونرحب بالتقدم الملحوظ في مساعي الحكومة الفيدرالية الصومالية لتحقيق الاستقرار

التفاوض بشأنها مع الشركاء الدوليين مفيدة في الحد من هذا التهديد.

ونعرب عن أسفنا لتدهور الحالة الإنسانية في الصومال ونأمل في أن يتم إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك الأولويات في سياق الإصلاحات الجارية.

نرحب بتعزيز العلاقات بين الصومال وغيره من بلدان القرن الأفريقي، ويجدونا الأمل في تطوير تلك العلاقات لتعزيز القطاعات التي تعود بالفائدة المتبادلة على جميع البلدان في المنطقة، مثل قطاع الأمن، الذي يكتسي أهمية بالغة في هذه المرحلة التي يواجه فيها البلد تهديدات إرهابية. وكذلك نشجع الجهود التي يبذلها رئيسا الصومال وكينيا، اللذان بدأ عملية لتطبيع العلاقات بين بلديهما. ونأمل في أن يتمكن سفيراها من العودة إلى موقعيهما الدبلوماسيين، كما ذكر وزيرنا خارجي الدولتين في نيروبي في ٣ نيسان/أبريل.

في الختام، أشكر بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال على استعدادها لمواصلة تقديم الدعم والمشورة الاستراتيجية للصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بشأن بناء السلام وبناء الدولة في مجالات الحكم وإصلاح قطاع الأمن ومراجعة الدستور.

وبالنظر إلى الحالة المشقة وغير المستقرة التي لا يزال يعاني منها البلد، فإن الدعم الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أمر بالغ الأهمية وسيكون كذلك من أجل تعزيز النتائج التي تحققت بصورة دائمة ولا رجعة فيها.

السيد الأحمد (الكويت): بداية، أتقدم بالشكر إلى نائب الممثل الخاص للأمم العام في الصومال، السيد ريزدون زينغا، والموظف المسؤول عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، لتحقيق الاستقرار في الصومال ودعم الحكومة الفيدرالية في تحقيق السلام والتنمية للشعب الصومالي.

والمصالحة وبناء الدولة، على الرغم من التحديات العديدة التي تقوض إنجاز الأولويات المطلوبة. وهو ما ينعكس في ظل حرصها على الإسراع في تنفيذ الخطة الانتقالية التي التزمت بموجبها الحكومة الفيدرالية بالأخذ بزمام المهام. ونعول هنا على خريطة الطريق الموضوعية من قبل الحكومة الفيدرالية لإنجاز أجندها الإصلاحية السياسية الشاملة. ويأتي في مقدمتها الانتهاء من مراجعة الدستور الانتقالي في غضون نهاية العام، والالتزام بتقديم الإطار القانوني للانتخابات خلال دورة انعقاد البرلمان الحالي، واعتماد مجلس الوزراء لقانون الانتخابات المؤقت وقانون الأحزاب السياسية مطلع الشهر الجاري، بالإضافة إلى التقدم المحرز من قبل اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة على صعيد تسجيل الناخبين عبر استخدام النظام البيومتري.

ثانياً الحالة الأمنية: ولا تزال حركة الشباب تمثل التهديد الأكبر كما سمعنا للتو من مقدمي الإحاطات، لا سيما في زيادة عدد الهجمات مؤخراً. ونكرر إدانتنا لهذه الهجمات، وخاصة تلك التي تعرض هلا مجمع الأمم المتحدة في مطار مقديشو في بداية السنة، بالإضافة إلى الهجمات التي استهدفت عدداً من الفنادق والمراكز، وبالأخص، تلك التي تعرض لها مبنى وزارة العمل والأشغال العامة، والتي راح ضحيتها نائب وزير العمل الصومالي. إن هذه الأحداث تضاعف من أهمية تنفيذ إطار النهج الشامل للأمن من أجل تعزيز فاعلية بعثة الاتحاد الأفريقي وقدرتها على المحاسبة، ومحاربة العنف المتطرف. ونرحب هنا بالاستعراض المشترك للبعثة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وما تمخض عنه من إنشاء مفهوم جديد للبعثة، ينسجم مع الخطة الانتقالية وهيكل الأمن الوطني، ويصاحب خفض التدريجي لقوات البعثة.

ثالثاً، التطورات الاقتصادية: إن التقدم الذي شهده الصومال على صعيد التنمية الاقتصادية أمر مرحب به، ونأمل أن يبنى على هذا الزخم الإيجابي لاستيفاء الشروط المطلوبة منها

كدولة فقيرة مثقلة بالديون. ومن الواضح أن الحكومة الفيدرالية بدأت تقطف ثمار جهودها في ضوء تعزيز قدرتها الذاتية على تعبئة الموارد المحلية وزيادة الإيرادات، وذلك بإقرار من صندوق النقد الدولي. ونتطلع إلى المزيد من التقدم عبر تمرير قانون المحاسبة ومحاربة الفساد، وإدخال التعديلات الهيكلية اللازمة للبنك المركزي بعد تعيين محافظ له مؤخراً، وهو ما يعتبر خطوة إضافية في طريق تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي.

ختاماً، لا يخفى عليكم أن العام الحالي في غاية الأهمية لجهود تعزيز الفيدرالية من أجل تحقيق الاتفاقات السياسية العالقة، وهو ما يضع على عاتقنا كأعضاء مسؤولية خاصة فيما يتعلق بمواصلة رؤيتنا المشتركة لمساعدة الصوماليين على بناء دولة صومالية فيدرالية شاملة تحمي حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها.

السيد ميلكي (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر مقدمي الإحاطات على عروضهم الوافية، وأود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولاً، في سياق الحالة الأمنية والإنسانية المشهقة هذه، فإننا نشعر بالقلق إزاء التأخير في تنفيذ خطة الانتقال والالتزامات المعلنة في الاتفاق الضماني الذي تم التوقيع عليه في لندن في أيار/مايو ٢٠١٧، وكذلك في إدماج القوات الإقليمية في هيكل الأمن الوطني، على النحو المبين في التقرير عن الاستعراض المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال.

ومن الضروري أيضاً استئناف الحوار البناء بين حكومة الصومال الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء من أجل التوصل إلى اختتام ناجح في أقرب وقت ممكن، والعمل على النظام الاتحادي والاستعراض الدستوري والتحصير للانتخابات المقرر إجراؤها خلال الفترة ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢١. ويؤكد التقدم الذي أحرزته السلطات الصومالية أن بالإمكان إحراز تقدم

التعاون الكامل من جانب السلطات الاتحادية الصومالية مع الأمم المتحدة، على النحو الذي طلبه المجلس في قراره ٢٤٦١ (٢٠١٩) عن بعثة الأمم المتحدة، وخاصة بعد تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام، والذي نأمل أن يتم قريباً.

وأود أن أختتم بياني بطرح سؤال على مقدمي الإحاطات الإعلامية. هل يمكنهم أن يوفونا بمعلومات عن آفاق تنفيذ الخطة الانتقالية وإدماج القوات الإقليمية في هيكل الأمن الوطني؟

السيد ميثا - كوادرا (بيرو) (تكلم بالإسبانية): نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. ونشكر أيضاً السيد ريسيدون زينغا والسيدة أورسولا مولر والسيد فرانسيسكو كايانو ماديرا على إحاطاتهم الإعلامية الهامة.

يسلّط التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/393) الضوء على الخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة الصومال الاتحادية لبناء دولة اتحادية قادرة على أداء وظائفها. ونأمل أن برنامج الإصلاح الذي قدمته الحكومة سيمكنها من المضي قدماً صوب وضع سياسات شاملة للجميع وتحقيق الأمن والعدالة وتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. ونثني على الإدارة المالية للحكومة، التي أدت في السنوات الأخيرة إلى زيادة الإيرادات. ومع ذلك، فمن المقلق أن جزءاً كبيراً من السكان لا يزال عرضة للفقر وانعدام الأمن الغذائي وأن ٩٠ في المائة من الأسر المعيشية تفتقر إلى إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والمياه والصرف الصحي.

وتتفاقم هذه التحديات، في جملة أمور، باستمرار التطرف العنيف والإرهاب والنزاع المسلح. ونشير بقلق إلى ازدياد الهجمات التي تشنها حركة الشباب بالأجهزة المتفجرة المرتجلة في الأشهر الأخيرة. وندين بشدة هذه الهجمات الإرهابية ونُشيد ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبقوات الأمن الصومالية على ما أبدته من شجاعة وتضحية. ويجب أن نتذكر أن شعب

حقيقي عندما تتوفر الإرادة السياسية. وكنا نود أن نأمل في إبداء هذه الإرادة السياسية بمزيد من الوضوح في الاجتماع الذي عقد في غاروي في بونتلاندا، الذي نأمل أن يمهد الطريق على الرغم من ذلك لاستئناف الحوار الفعال.

ثانياً، نرى، لأجل عملية نقل المسؤوليات الأمنية - أنه يجب استمرار إعادة تشكيل بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الخطة الانتقالية. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشيد بعمل موظفي بعثة الاتحاد الأفريقي التي تنشر في سياق بالغ الصعوبة. وتعد عملية بادبادو المستمرة الآن لبعثة الاتحاد الأفريقي التي يقدم من خلالها الدعم للجيش الصومالي لتحرير بعض المناطق في جنوب مقديشو، مثلاً على التعاون المطلوب لدعم تنفيذ الخطة الانتقالية.

ونرى في ذلك السياق، أن من الممكن والضروري لمواصلة خفض المعتدل للحد الأقصى لقوات بعثة الاتحاد الأفريقي بهدف مواصلة التشجيع على تنفيذ عملية انتقال المسؤوليات الأمنية. وهي ليست مسألة سحب القوات من المناطق الحساسة بالذات أو من مقديشو، بل من أكثر المناطق استقراراً. ونرى أن من الضروري أيضاً التزام الشركاء الجدد، وخاصة أولئك الذين ذكروا تحديداً في تقرير المبعوثين الخاصين المعيّنين بتمويل بعثة الاتحاد الأفريقي التابعين للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمشاركة في هذا التمويل. وبالنظر إلى عدد طلبات الدعم المقدمة من الاتحاد الأفريقي، فلن يكون بوسع الاتحاد الأوروبي أن يواصل تمويل مرتبات جنود البعثة بمفرده.

وأنتقل أخيراً إلى نقطتي الثالثة والأخيرة، وأود أن أعود إلى مسألة التعاون بين السلطات الصومالية والأمم المتحدة. وإذا كان للمجتمع الدولي أن يواصل دعم الصومال، فإنه يجب أن يكون ذلك الدعم في سياق التعاون على أساس الالتزامات المشتركة والاحترام المتبادل. وذلك هو النهج الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. عليه، فإننا نتطلع إلى استئناف

تبذلها السلطات الصومالية والشعب الصومالي لتحقيق السلام والاستقرار. وأود أيضاً أن أسلط الضوء على الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على عروضهم الزاخرة بالمعلومات.

ترحب بولندا بالتقدم المحرز حتى الآن في الصومال نحو بناء السلام وبناء الدولة، وتنتهي على خطة الإصلاح الطموحة التي وضعتها الحكومة الاتحادية. وفي الوقت نفسه، ندرك هشاشة الحالة. ويساورنا بالغ القلق إزاء تزايد عدد الهجمات التي تشنها حركة الشباب وزيادة وجود تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" في الصومال.

ويساورنا القلق أيضاً إزاء المأزق السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، وتعليق التعاون بين مجلسي البرلمان الاتحادي. إن الجمود المستمر يعرض للخطر المكاسب التي تحققت حتى الآن في الصومال ويهدد الجداول الزمنية للإصلاحات البالغة الأهمية، وكذلك العملية الاتحادية بأسرها. وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة في الصومال إلى اتخاذ خطوات للمصالحة وبناء الثقة وإلى المشاركة في حوار بناء لما فيه مصلحة الشعب الصومالي. كما ندعو الجهات الفاعلة الإقليمية والخارجية إلى توفير دعم محايد لعملية المصالحة الوطنية. وفي الوقت نفسه، نطلب من السلطات الصومالية التعاون مع الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة على أساس الثقة والاحترام المتبادلين.

إن حماية حقوق الإنسان والحريات جزء أساسي من الديمقراطية. ونشير بقلق إلى التقارير عن انتهاكات حقوق الإنسان التي لا تقوم بها حركة الشباب فحسب، بل أيضاً الحكومة والقوات الإقليمية والمليشيات العشائرية. ونشعر بالقلق

الصومال لن يقدر على مواجهة تلك التحديات إلا من خلال التعاون والمصالحة. وفي هذا الصدد، فإن الخطوات التي اتخذتها مؤخراً الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لتعزيز الحوار والمصالحة تبعث على التشجيع، على غرار الاجتماع الذي عقد في غاروي، في بوتلاند، في كانون الثاني/يناير. ونأمل أن تشكل هذه الخطوات بداية حوار سياسي مستمر يتيح إحراز مزيد من التقدم في تنفيذ الأولويات السياسية، من قبيل إجراء الانتخابات وفقاً للجدول الزمني المحدد، وعملية مراجعة الدستور، والنظام الاتحادي والمصالحة.

ونكرر التأكيد على أهمية تشجيع المشاركة النشطة للمرأة في الحياة السياسية في البلد، فضلاً عن المجالات الاجتماعية والاقتصادية. ويحدونا الأمل في أن تشمل الإصلاحات التي اتخذتها الحكومة أحكاماً تتضمن منظوراً جنسانياً.

ونشعر بالقلق إزاء الحالة الإنسانية الخطيرة للملايين من الصوماليين، لا سيما المشردين داخلياً والمجتمعات المحلية المهمشة، التي يمكن أن تتفاقم من جراء الجفاف المتوقع. ونعتقد أنه يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه المالي وأن يستكمل ذلك بالمعونة التي يمكن التنبؤ بها من أجل بناء القدرة على الصمود وجهود الانتعاش.

وفيما يتعلق بالاستعراض المشترك لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل تقييم التقدم المحرز في الانتقال إلى الأمن في الصومال، يؤيد بلدنا توصيات فريق الاستعراض المشترك. ونعتقد أنه سيكون من المهم، في هذه المرحلة، الإبقاء على قوام قوات البعثة، مع مراعاة الظروف الأمنية الراهنة والتأخيرات في تنفيذ الخطة الانتقالية. ويجب أن تتم إعادة تشكيل البعثة ونقل المواقع إلى المؤسسات الأمنية الصومالية مع مراعاة العواقب الإنسانية وكفالة حماية السكان المدنيين.

وأود أن أختتم كلمتي بإبراز العمل الذي تقوم به البعثة ومكتب الأمم المتحدة للدعم في الصومال دعماً للجهود التي

على وجه التحديد إزاء التقارير المتعلقة بتجنيد الأطفال. ونعتبره من غير المقبول وندعو السلطات إلى تكثيف الجهود الرامية إلى إذكاء الوعي بشأن حماية الأطفال وتعزيز السياسات الرامية إلى منع تجنيد الأطفال في القوات الصومالية.

وترى بولندا أن نجاح خطة الإصلاح وتنمية الصومال يتطلب تضافر جهود جميع الجهات الفاعلة، فضلاً عن التنسيق على الصعيد الدولي. ونعتبر النهج الشامل للأمن إطاراً هاماً لمواءمة الدعم المقدم من المانحين مع الأولويات التي حددتها السلطات الصومالية.

وأود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن تقدير بولندا للجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على جهودها وتضحياتها اليومية. وعشية تجنيد ولاية البعثة، نعتقد أن خطة الخفض التدريجي للبعثة ينبغي أن تتضمن خطوات محددة وجدولاً زمنياً واقعياً لنقل المسؤولية من البعثة إلى الجيش الوطني الصومالي. وفي الوقت نفسه، فإن الحاجة إلى تقاسم الأعباء فيما يتعلق بتمويل البعثة قد أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

السيدة موريسون غونثاليت (الجمهورية الدومينيكية)
(تكلمت بالإسبانية): أود أن أشكر السيد زينينغا والسيد ماديرا السيدة مولر على المعلومات التي قدموها اليوم.

ونرحب بالجهود التي تبذلها حكومة الصومال الاتحادية لوضع وإقرار مشروع إطار للمصالحة الوطنية، بهدف إنهاء العنف واستعادة الثقة بين المجتمعات المحلية من أجل التغلب على الخلافات. ولذلك نطلب من الأطراف، ولا سيما الزعماء الصوماليين، بذل كل جهد ممكن للتوصل إلى حل سلمي ودائم لخلافاتها السياسية.

ونشير إلى حالة الجمود السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء. ونفهم أن كسر الجمود ينبغي أن

يكون هدفاً من الأهداف ذات الأولوية لدعم عملية المصالحة الوطنية الجارية في المجتمع الصومالي. ونعرب أيضاً عن قلقنا العميق إزاء هشاشة الأمن في الصومال وندين الهجمات التي ترتكبها حركة الشباب الإرهابية.

ونرحب بالتقدم المحرز في عملية مراجعة الدستور ونحث الجهات الفاعلة على مواصلة بذل الجهود اللازمة لضمان مراجعته مراجعة شاملة وشفافة وتكفل مشاركة جميع قطاعات المجتمع.

وفي ذلك الصدد، لا بد من إحراز المزيد من التقدم في الموافقة على مشروع قانون الانتخابات على أساس مبدأ التناسب والشمول، بما في ذلك إضافة أحكام تمنح المزيد من الفرص للنساء. وندرك أنه من الضروري مواصلة العمل معاً من أجل زيادة المشاركة السياسية للمرأة وحصتها في السلطة حتى تكون مشاركتها على جميع المستويات، وذلك هو السبب في أن زيادة حصة المرأة في القانون الانتخابي بالغة الأهمية لتحقيق تخصيص حد أدنى لا يقل عن ٣٠ في المائة من المقاعد للنساء في انتخابات ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالشباب في الصومال، نلاحظ أن ٧٠ في المائة من السكان تقل أعمارهم عن ٣٠ عاماً وأن معدل البطالة في صفوف الشباب من أعلى المعدلات في العالم. إن انعدام فرص العمل والأنشطة الاجتماعية والترفيهية يجعل الشباب أكثر عرضة للخطر، ويدفعهم إلى النزاعات والمشاركة في الجماعات المتطرفة أو القرصنة كوسيلة للبقاء. ونشجع على الاستمرار في تنفيذ البرامج التي تعزز التغيير الشامل في حياة الشباب حتى يتمكنوا من العثور على الفرص وتحقيق إمكاناتهم.

والجمهورية الدومينيكية تحث الأطراف على مواصلة العمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستغلالهم وكفالة إطلاق سراحهم وإعادة إدماجهم وتلقيهم التعويض المناسب وكذلك العفو عن الأطفال الذين حكم عليهم بالسجن لارتباطهم بالجماعات المسلحة.

السيد بيكستين دو بيتسوريفا (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أشكر جميع المتكلمين على إحاطاتهم. على الرغم من أن الصومال يمر بصعوبات، إلا أننا يجب أن نفر بالتطورات الإيجابية هناك والجهود التي تبذل. فعلى سبيل المثال، يمكننا أن نصف الاجتماع الذي عقد في غاروي من ٤ إلى ١٢ أيار/مايو بين الرئيس الاتحادي وقادة الولايات بأنه مشجع حتى وإن لم تتحقق النتائج المرجوة منه. وأحیی الرئيس فرماجو على التزامه باستئناف الحوار ونشجعه على متابعة اجتماع غاروي في أقرب وقت ممكن. يشمل تقرير الأمين العام (انظر S/2019/393) نقاطاً إيجابية أخرى، مثل التزام الحكومة الاتحادية بالإصلاحات الاقتصادية والتسجيل باستخدام الاستدلال البيولوجي لقوات الجيش الوطني الصومالي.

وبما أن بلجيكا بلد تحادي أيضاً لن أغالي في التأكيد على أهمية الحفاظ على علاقات وثيقة وبناءة بين الحكومة الاتحادية والسلطات الاتحادية. ذلك النوع من التعاون بالغ الأهمية لجعل النظام الاتحادي نظاماً فعالاً يمكنه تلبية احتياجات المواطنين في إطار الحوار بحسن نية فيما بين مختلف مستويات الحكم. ومن دواعي الأسف أن المسائل الانتخابية لا تزال تشكل مصدراً للانقسام والتوتر. يقترَب موعد الانتخابات في ولاية جوبالاند بسرعة، ولذلك يجب أن نتحلى باليقظة.

لقد قرر الجيش الوطني الصومالي إطلاق عمليات لتأمين منطقة شبيلي السفلى ويجب أن ترافقها تدابير لتحقيق الاستقرار. وأرحب بإنشاء فرقة عمل مشتركة بين الوزارات للتحضير لذلك، وأود الحصول على المزيد من المعلومات بشأن الخطوات المقبلة. إن نطاق الدعم الدولي للصومال رائع، ولكن يجب علينا أن نضمن تنسيق الدعم المقدم وشفافيته، ولا سيما فيما يتعلق ببرامج التعاون الثنائي. ومن الضروري أن يعمل كافة شركاء الصومال معاً لتحقيق الغرض نفسه.

ونحث جميع الكيانات المعنية بحماية المدنيين في الصومال على مضاعفة جهودها لإنشاء الآليات اللازمة لحماية المستضعفين منهم، وخاصة المشردين داخليا والنساء والأطفال، الذين يتعرضون لمستويات كبيرة من انعدام الأمن والعنف.

لا تزال آثار تغير المناخ، التي تتجلى في موجات الجفاف الشديد، تشكل تحدياً للصومال. وبالإضافة إلى مواطن الضعف في المجتمعات وافتقارها للقدرة على الصمود، أدت تلك الآثار إلى زيادة مقلقة في الاحتياجات الإنسانية في بلد يحتاج ثلث سكانه إلى المساعدة من أجل البقاء على قيد الحياة. وانعدام الأمن الغذائي الناجم إلى حد كبير عن أحوال الطقس السيئة وفقدان المحاصيل والماشية لا يزال يهدد حياة ١,٥ مليون شخص، معظمهم من الأطفال. وفي ذلك الصدد، فإننا نشعر بقلق بالغ إزاء الصعوبات التي تواجهها الجهات الفاعلة الإنسانية في جهودها للوصول إلى المناطق المعرضة للخطر، حيث ينتهي بها الحال إلى الوقوع ضحايا للعنف وعمليات الاختطاف أو فرض القيود على تنقلها داخل وخارج المناطق التي تمس فيها الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. ونرحب بالجهود التي تبذلها الدولة والسلطات المحلية في رصد وتنفيذ البرامج الإنسانية، ونفهم أنه من الضروري ضمان أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده التعاونية، ولهذا نقترح أن تسهم الجهات التي بوسعها القيام بذلك في صندوق المساعدة الإنسانية للصومال بغية تخفيف حدة الاحتياجات الإنسانية الكبيرة في الصومال.

ختاماً، أود أن أسلط الضوء وأقر بالأدوار التي اضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وأود أيضاً أن أشيد بجميع الجهات الفاعلة التي تعمل جنباً إلى جنب مع السلطات لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين والمستدامين في الصومال.

الولايات الاتحادية. أحرز تقدم في مجال الإصلاح الدستوري، والزخم الإيجابي في خطة وضع أساس تشريعي لدورة الانتخابات المقبلة مستمر، وإصلاح القطاعات المالية والاقتصادية يمضي على نحو فعال.

يشهد القرن الأفريقي تغييرات كبيرة. ونعتقد أن الخطوات التي تتخذها دول المنطقة، بما في ذلك الصومال لاستعادة علاقات حسن الجوار ستؤدي، في نهاية المطاف، إلى تحقيق ما ترغب فيه من استقرار وازدهار. ومع ذلك، علينا أن نحذر من أنه لن يمكن تحقيق هذا الهدف إلا من خلال ضمان الاحترام التام لسيادة الصومال وعدم التدخل من جانب الأطراف الفاعلة الخارجية في شؤونه الداخلية. ويحدونا الأمل في أن تلك المبادئ ستوجه الممثل الخاص الجديد للأمم المتحدة في الصومال، أثناء أدائه لعمله. وفي هذا الصدد، نرحب باعتراف سلطات البلد مواصلة التعاون بشكل مثمر مع وجود الأمم المتحدة.

السيد هيوستن (ألمانيا): أود أولاً أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على بياناتهم الشاملة. وما زلت أفكر في وصف السيد زينينغا لهبوط معنويات موظفي الأمم المتحدة بعد الهجوم الذي شُن على المجمع في ١ كانون الثاني/يناير، وطرده الممثل الخاص هايسوم، وكذلك ما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة، ومعاملة منسق فريق الخبراء. ويحدوني الأمل في أن تكون معنويات قوات الأمم المتحدة وموظفيها وتعاونها مع الحكومة قد طرأ عليها التحسن. ومن جانبنا، أود أن أؤكد التزام ألمانيا للصومال ولجميع جهود الأمم المتحدة والجهود الدولية هناك. وأود أن أتطرق إلى ست نقاط موجزة.

أولاً، أود أن أكرر ما قاله العديد من المتكلمين، بمن فيهم زميلي البلجيكي، فيما يتعلق بالنظام الاتحادي. إن كلا من بلجيكا وألمانيا بلدان تحاديان، ونحن نعرف ما هو النظام الاتحادي. ونعلم أيضاً أن الحكومة الاتحادية القوية لا تستبعد إمكانية وجود حكومات ولايات أعضاء اتحادية قوية. بل على

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد رايسيدون زينينغا، نائب الممثل الخاص للأمم العام إلى الصومال والأمانة العامة المساعدة أورشولا مولر والسيد فرانسيسكو ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على إحاطاتهم.

لا تزال الحالة في الصومال مثيرة للقلق. إننا نشعر بالقلق من زيادة نشاط حركة الشباب الإرهابية. فلا تزال تسيطر على مناطق واسعة من البلد ويتسلل المقاتلون التابعون للحركة إلى المدن. واستناداً إلى تقارير الخبراء، تمكنت الحركة من إنشاء منشأة لتصنيع المتفجرات. تمثل حركة الشباب أيضاً خطراً على الصعيد الإقليمي، والهجوم الإرهابي الذي وقع في نيروبي في كانون الثاني/يناير كان تذكيراً مخيفاً بذلك. منع خطر الإرهاب بشكل أولوية قصوى. إن التعاون الفعال في العمل على بناء هيكل أمني وطني بين الحكومة المركزية والسلطات الاتحادية، بدعم من الأمم المتحدة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بالغ الأهمية بشكل خاص. فالأولوية هنا تتمثل في ضمان نقل المسؤولية عن أمن البلد إلى الصوماليين أنفسهم. ويحدونا الأمل في تنفيذ تلك العملية وفقاً للخطة الحالية، وأن تأخذ في الاعتبار التطورات الملموسة في الميدان.

تواصل البعثة الاضطلاع بدور رئيسي في التصدي للتحديات الأمنية. ويجب أن تتزامن عملية إعادة تشكيلها مع هيكل القوات العسكرية وهيئات إنفاذ القانون في الصومال. والخطة تتمثل في مشاركة البعثة بنشاط في التحضير للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. في الفترة التي تسبق الانتخابات التي تعد حاسمة لمستقبل البلد، ليس من المنطقي تقليل عدد حفظة السلام الأفارقة في الصومال.

وعلى الرغم من جميع الصعوبات، نود أن نشير إلى بعض الاتجاهات المشجعة في مجال بناء المؤسسات في الصومال، بما في ذلك جهود مقديشو لمد الجسور، من الناحية المجازية، مع

وأخيراً، لقد أذهلني ما قائلته مساعدة الأمين العام مولر في إحاطتها الإعلامية المتعلقة بالحالة الإنسانية. لقد شددت هي ومقدمو الإحاطات الإعلامية الآخرين على مشكلة الجفاف الحاد وما يترتب عليه من عواقب. وليس الأمر أن عدد الأشخاص المحتاجين إلى المعونة الإنسانية هو الذي زاد فحسب، بل إن الجفاف يؤثر على المجتمعات المحلية المهشة، وله القدرة على توليد النزاع. ولذلك، نعتقد أن المسائل المتصلة بالآثار المترتبة على تغير المناخ ينبغي أن تدرج في ولاية البعثة في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): سادلي الآن بيان بصفتي ممثل إندونيسيا.

أود أولاً أن أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للسيد زينغا، نائب الممثل الخاص للأمين العام، والسيد ماديرا، الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، ومساعدة الأمين العام مولر على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة. وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى ثلاث نقاط.

أولاً، تتمسك إندونيسيا بقناعتها بأن استمرار المشاركة الاستباقية من جانب المجتمع الدولي أمر ضروري لدعم السلام والاستقرار في الصومال. ونرحب بالتزام الحكومة الصومالية والأمم المتحدة بتعزيز التعاون وتعميق الشراكة القائمة بينهما. إن العلاقة بين الطرفين ينبغي أن تستند دائماً إلى المبادئ الأساسية للسيادة والملكية الوطنية والاحترام المتبادل.

ويؤيد وفد بلدي الدور الأساسي الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في تعزيز التسوية السياسية الشاملة بقيادة الحكومة الصومالية، وإنشاء دولة اتحادية صالحة وتنفيذ الخطة الانتقالية. إن تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم الانتخابات في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ خطوة في الاتجاه الصحيح. فتلك الأدوار وثيقة الصلة بوجه خاص لأن المآزق السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء

العكس من ذلك، ففي ألمانيا، لدينا حكومة قوية في برلين وحكومة قوية في ميونيخ لبافاريا، وأنا على يقين من أن هذا ممكن أيضاً للصومال ولبنوتلاند أو لصوماليلاند. وأعتقد أن هذا يمكن أن ينجح. ومن المؤسف أن الاجتماع الأول في غاروي لم يكمل بالنجاح، وأود أن أعرف إن كان قد تقرر عقد اجتماع ثان، لأننا نؤمن بضرورة إجراء تلك المحادثات، ويجب أن نلمس نتائج. وذلك مهم بالنسبة لنقطتي التالية.

ثانياً، أود أن أشدد على أهمية نجاح الاستعراض الدستوري، وإنشاء الإطار القانوني الانتخابي والإصلاح الأمني.

ثالثاً، وكما ذكر العديد من المتكلمين، بمن فيهم ممثل الجمهورية الدومينيكية، أود أن أسلط الضوء على أهمية حماية النساء والأطفال. والنقطة التي أود أن أدلي بها على وجه التحديد في هذا السياق تناول العنف الجنسي في حالات النزاع. ونشجع الحكومة على تعزيز الإطار القانوني لحماية الضحايا وملاحقة الجناة قضائياً، وهو ما أوصي به الأمين العام في تقريره (S/2019/393) ونعتقد أنه ينبغي أن يرد أيضاً في ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال.

رابعاً، إن تنفيذ خطة نقل المسؤوليات الأمنية أمر ملح. ونحن بحاجة إلى نهج شامل، إلى جانب التخطيط المشترك والمنسق، ومع ملكية صومالية، ومشاركة من جانب جميع أصحاب المصلحة. وفي هذا السياق، وفيما يتعلق بأول عملية ناجحة يقودها الصوماليون في شبيلي السفلى، أود أن أعرف ما هي الدروس المستفادة من العملية. وعلى الصعيد الأمني نود أن ندعو أيضاً إلى تعزيز الشرطة، وهذا أمر مهم جداً بالنسبة للعلاقة بين الدولة وسكانها. ويتيح الوجود القوي للشرطة أن ينفذ العسكريون المهام التي يفترض أن يقوموا بها.

خامساً، فيما يتعلق بمختلف العمليات الانتقالية، نحث الحكومة بشكل عام، على دعوة النساء والشباب وإشراكهم.

فالصومال، الذي يوجد به ٢,٦ مليون مشرد داخليا، يعد أحد أكبر تجمعات النازحين في العالم. ويساورنا القلق إزاء حقيقة أن خطة الاستجابة الإنسانية للصومال عام ٢٠١٩ تعاني من نقص التمويل بشكل بالغ الخطورة.

من الواضح أن المجتمع الدولي ليس لديه عصا سحرية لحسم الحالة الصومالية، ولكنه الواضح أن بوسعنا وينبغي له، أن يفعل المزيد للتخفيف من معاناة الشعب الصومالي. إن وفد بلدي، إدراكا منه لبيئة العمل الصعبة التي تعمل في ظلها الجهات الفاعلة في المجال الإنساني في الصومال، يحث جميع الأطراف على احترام القانون الإنساني الدولي وإزالة جميع العقبات التي تعترض إيصال الإغاثة الإنسانية.

أود أن اختتم بياني بالثناء على الحكومة الاتحادية لتوليها زمام الأمور وإظهار المثابرة في تنفيذ برنامجها الشامل للإصلاح، الذي بدأ بعضه يؤتي ثماره. ونحث على مواصلة الحوار السياسي بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء لحل خلافاتها المعلقة.

أخيرا، يشيد وفدي بمساهمات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال وجميع الجهات الفاعلة الأخرى التي تعمل من أجل إحلال السلام والاستقرار في الصومال.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد عثمان (الصومال) (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أعرب عن مشاعر المواساة والعزاء القلبية لأسر وأحباء الضحايا جراء الهجمات الإرهابية التي وقعت اليوم في مقديشو في شهر رمضان المبارك هذا، والتي نجم عنها إصابة المدنيين الأبرياء بجروح أو إزهاق أرواحهم، بما في ذلك معلمي، وزير الخارجية السابق في الصومال، وكبير مستشاري وزير الخارجية،

ما زال يهدد إمكانية إحراز تقدم في القطاعات السياسية والأمنية الرئيسية.

ثانيا، إننا نشعر بالقلق الشديد إزاء التهديد المستمر والأنشطة المزعزعة للاستقرار من جانب حركة الشباب، التي تتجاوز الحدود الصومالية. فقد زادت هجمات الحركة في مقديشو زيادة كبيرة على مدى الشهرين الماضيين، وشملت حوادث بأجهزة متفجرة مرتجلة وقعت كل يوم تقريبا. وتدل قدرتها على تصنيع المتفجرات المحلية الصنع على أن الحركة وإن لم تكن نشطة قتاليا، فإنها لا تزال تجد سبلا أخرى لارتكاب الفظائع. لقد آن الأوان لقطع مصادر أسلحة وتمويل حركة الشباب بشكل فعال.

وفي ظل هذه الخلفية، لا يمكن المبالغة في أهمية استمرار وجود بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، فضلا عن الحاجة إلى تمويل مستدام يمكن التنبؤ به. وبما أن المجلس يوشك أن يتداول بشأن مشروع القرار المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي، يود وفد بلدي أن يشدد على أنه يجب أن يعاد تشكيل البعثة بطريقة لا تحدث فراغا أمنيا، وأن يأخذ في الاعتبار الكامل الآثار الإنسانية المحتملة وسلامة السكان المدنيين. ويجب أن تكون قوات الأمن الصومالية التي تتولي المسؤوليات الأمنية للبعثة مدربة ومجهزة بصورة كافية. وسيكون من الحيوي التعجيل ببناء القدرات اللازمة.

ثالثا، يجب أن ندرك أن الجهود الرامية إلى تعزيز السلام والاستقرار تجري ضد تيار تدهور الحالة الإنسانية، وضد جفاف شديد آخر، كما ذكرت السيدة مولر. ويلزم تقديم المساعدة الإنسانية إلى ثلث السكان، حيث يتوقع أن يعاني نحو ٥,٤ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي كما أن من المتوقع أن يعاني ١,٢ مليون طفل من سوء التغذية في عام ٢٠١٩. وهذه ليست مجرد أرقام. إنهم بشر.

ومع ذلك، هناك تكلفة لأي إصلاح، وعلى الرغم من أننا تمكنا من ذلك بأفضل قدراتنا، فقد فقدت الحكومة منذ ذلك الحين بعض رؤوس الأموال السياسية في عملية الإصلاح الجارية. وقد وضعت الحكومة، بإصرار مستمر ونظرة قوية، خطة الإصلاح الطموحة التي أفردتها لقطاع الأمن. وعملنا بلا كلل لضمان تسجيل جميع موظفينا والأفراد العسكريين الآخرين من خلال بيانات الاستدلال البيولوجي كجزء من الإصلاح الإلكتروني لكشوف المرتبات للقضاء على الفساد وضمان دفعها في الوقت المحدد، كما كان الحال في الأشهر الخمسة والعشرين الماضية. ستعزز عملية الإصلاح هذه قدرة الجيش الوطني الصومالي من الناحية التشغيلية ومن حيث تنفيذ الهيكل الأمني الوطني الطموح والخطة الانتقالية. وللإجابة على السؤال الذي طرحه زميلي، سفير ألمانيا، فيما يتعلق بالدروس المستفادة من عملية بارير، أقول بأنه إذا كانت القوات الصومالية مجهزة ومدرّبة على النحو المناسب، فإنها تستطيع الوفاء بواجباتها.

مهما يكن من أمر، لا تزال حركة الشباب تشكل تهديدا يقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق الأمن. وكجزء من العملية الانتقالية، حققنا مكاسب كبيرة ضد حركة الشباب في الأسابيع الثمانية الماضية، بعد أن استرجعنا مدينتي سايد وبارير الاستراتيجيةتين في منطقة شايبلي السفلي من حركة الشباب تسيطر عليهما.

أود أن أعرب عن امتناني للبلدان التي ساهمت بقوات في البعثة للالتزامها وتضحياتها. وقد أوجد نشر قواتها حيزا للعملية السياسية ولمرات الإغاثة الإنسانية. ولكننا لا نستطيع أن ننفذ بفعالية الخطة الانتقالية بيد واحدة مربوطة خلف ظهرنا بسبب الحظر الطويل الأمد على توريد الأسلحة. ومما يؤسف له أن القرارات التي اتخذت هنا في مجلس الأمن وفي مقر الأمم المتحدة لا تزال تؤثر سلبا على القدرات العسكرية لقواتنا الأمنية في

معالي السيد حسين إلإبي فاهيه. لقد أصبحنا الآن أكثر تصميمًا من أي وقت مضى على مكافحة خطر الإرهابيين الدوليين المجهولين بلا حدود.

بما أن هذه هي المرة الأولى التي أتناول فيها الكلمة هذا الشهر، يا سيادة الرئيس، اسمحوا لي أن أتقدم بأحر التهاني لكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. ونحن واثقون من قيادتكم القديرة، سيدي، وأتمنى لكم كل النجاح في النهوض بولايتكم.

أود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر زملائي، ونائب الممثل الخاص للأمين العام للصومال، السيد رايسيدون زينينغا، والممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي للصومال، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، السفير فرانسيسكو ماديرا، على مساهماتهم البناءة منذ أمد طويل في إحلال السلام والأمن في الصومال. وأود أيضا أن أنوه بحضور السيدة أورشولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية، على إحاطتها الإعلامية عصر اليوم.

نحيط علما بتقرير الأمين العام (S/2019/393) ونواصل بتجديد دعمنا للأمين العام في هذا الصدد، وتعاوننا معه.

على الرغم من أنه لم تمر سوى فترة سنتين ونيف على انتخاب الرئيس محمد عبد الله محمد فرماجو، فقد شهدت الصومال تقدما تحويليا. والصومال لما تتمتع به من إرادة سياسية قوية، فإنها تسير على الطريق الصحيح للوفاء بالنقاط المرجعية الرئيسية التي حددتها لنفسها، والتي تحمل تدريجيا ثمار الرخاء والاستقرار لجميع الصوماليين. وتشجعنا التطورات الإيجابية الرئيسية مثل جمع إيرادات الضرائب التي وصلت مستوى قياسيا من خلال الأتمتة وتعزيز الامتثال، وهو ما يساعدنا على تحقيق أهدافنا المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي.

أوافق على أن الشباب هم قادة الغد. بل إنهم قادة اليوم أكثر فأكثر". لقد كان الشباب والشابات لدينا قادة التغيير الذي شهدناه طوال تاريخنا. ولذلك، نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى تزويد شبابنا بالمهارات المطلوبة في قطاعات النمو العالي والإمكانيات العالية في العمالة. ونشجع وكالات الأمم المتحدة على التدريب والتوظيف محليا من أجل إعطاء الأمل والفرصة لسكاننا الشباب المقتدرين للمشاركة في عملية بناء دولتهم.

أود أن استرعي انتباه المجلس إلى الحالة الإنسانية المتكررة في بلدي، وهي حالة ما فتئت مدعاة للقلق في السنوات القليلة الماضية. وكما يذكر تقرير الأمين العام عن صواب، وكما ذكرن الأمانة العامة المساعدة في إحاطتها الإعلامية أمام مجلس الأمن اليوم، فإن الأمطار المحدودة في الأشهر الثلاثة الماضية قد ضاعفت من أحوال الجفاف الراهنة، تماما كما فعلت في العام الماضي، مع وجود ٣,٤ شخص يواجهون مستويات متأزمة من انعدام الأمن الغذائي نتيجة لنقص المياه وتدهور غلة المحاصيل، وفقا لما أفادت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

نعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا بد من معالجة الحالة الإنسانية على وجه الاستعجال لتفادي وقوع كارثة إنسانية. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نستثمر في تقييم وتنفيذ حلول طويلة الأجل تضع شعبنا على طريق التنمية المستدامة. واتباع نهج شامل قائم على الوقاية، يمكننا معا أن نعزز الصلة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية.

إن حكومة الصومال الاتحادية تسير في اتجاه تصاعدي وقد أحرزت تقدما كبيرا في عدد من المجالات الحيوية. ولا تزال هناك تحديات استثنائية إذ يدخل الصومال مرحلة حرجة على صعيد بناء الدولة وإضفاء الطابع الاتحادي وإرساء الديمقراطية. وتود حكومة الصومال الاتحادية أن تؤكد مجددا التزامها بمواصلة التقدم المتسارع بشأن العمليات التي تنطوي على تنفيذ خرائط

مكافحة الجماعات الإرهابية مثل حركة الشباب، التي لديها ميزة نسبية.

أظهرنا في الصومال انه في الوقت الذي نمارس فيه البراغماتية والنضج السياسي، يمكننا مناقشة القضايا الخلافية والحساسة. وفي الشهر الماضي، نجحت حكومة الصومال الاتحادية في إصدار مشروع قانون للنظ في مجلس النواب يتضمن صيغة لتقاسم الإيرادات تتفق عليها حكومة الصومال والولايات الاتحادية الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون جديد للانتخابات، وهذه خطوة هامة في العملية السياسية الرامية إلى إجراء الانتخابات. ومن الواضح أن الحكومة الاتحادية ملتزمة بخريطة الطريق المتعلقة بالسياسات الشاملة، التي تعتبر حاسمة لاستدامة السلام ومنع نشوب الصراع.

لا تزال الحكومة الصومالية ملتزمة التزاما كاملا بتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق المساواة لجميع مواطنيها. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي نواجهها، المقترنة بتخفيض حاد في المساعدة المقدمة في مجال تعزيز حقوق الإنسان إلى اقل من نصف ما كانت عليه في السنتين الماضيتين، فقد اتخذت حكومة الصومال خطوات هامة نحو تعزيز قيم حقوق الإنسان ذات الأهداف المحددة، بما في ذلك الحد من العنف ضد المرأة من خلال أول تشريع مكرس للجرائم الجنسية في الصومال، وأقره مجلس الوزراء بالإجماع في أيار/مايو ٢٠١٨. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وقّعت حكومة الصومال الاتحادية على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وصادق عليها البرلمان الصومالي حينئذ. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، صدر أيضا مشروع قانون لإنشاء وكالة وطنية للإعاقة وتجري حاليا صياغة القانون الوطني المتعلق بالإعاقة.

إن الاستثمار في الشباب أنجع الطرق لبناء الأمة الصومالية والتصدي لأيديولوجية الجماعات المتطرفة العنيفة مثل حركة الشباب. وكما قال الأمين العام غوتيريش ذات مرة، "لا

عمليتي سبيد وبريري والحاجة إلى تمكين القوات التي يجب أن تستمر في القيام بعمليات مماثلة لهاتين العمليتين مستقبلا.

وقد تكلم عن الحاجة إلى ضمان قدرة الجيش الوطني الصومالي على تشكيل القوات؛ وإلى بناء جيش وطني صومالي مدرب تدريباً مناسباً ومجهز تجهيزاً جيداً؛ وإلى جيش وطني صومالي تُدفع رواتب أفرادهِ بصورة مضمونة ويمكن التنبؤ بها. والأهم من ذلك، تكلم عن جيش وطني صومالي مثل الذي شهدناه في سبيد، يحترم حقوق الإنسان ويحمي السكان وممتلكاتهم ولا يقيم حواجز على الطرق ونقاط تفتيش، من بين عقبات أخرى من هذا القبيل. تلك هي الأمور التي شهدناها، ونشهدها في سبيد. وذلك جيش نود أن نراه يتضاعف عدداً. ولكي يحدث ذلك، ذكر ممثل الصومال أنه يجب علينا مواصلة تمويل قوات الأمن الوطنية الصومالية ودعمها وتجهيزها. وعلى هذا النحو، ستحقق هذه القوات المزيد والمزيد من النجاحات، وسيكون هناك انتقال يمكنه الحفاظ على المكاسب التي تراكمت حتى الآن.

ومن الدروس الهامة الأخرى التي يجب أن نستخلصها من عمليتي سبيد وبريري أن الحكومة موجودة وأنها تسيطر على المناطق المستعادة. ووجود الحكومة يمكنها من كسب قلوب الناس وعقولهم ومن إبقاء السكان في صفها، فيما يحول ذلك دون وصول حركة الشباب إلى هؤلاء السكان وتجنيدهم.

أما السؤال الآخر الذي تم طرحه فهو عن آفاق تنفيذ الخطة الانتقالية. نحن نعكف على تنفيذ الخطة الانتقالية. وتجدد الإشارة إلى أنه عندما اعتمدنا الخطة الانتقالية، تمثلت المسألة في ضرورة أن يتم خفض الانتقالي تدريجياً وبطريقة مسؤولة، مع القدرة على ضمان عدم ضياع المكاسب التي تحققت. ولكن ما نراه الآن هو الوقت المحدد لاستمرار خفض التدريجي، دون مراعاة جوانب المسؤولية والتدرج والحاجة إلى الحفاظ على المكاسب المحققة. ومن الأهمية بمكان أن يجري ربط ذلك بضرورة

الطريق. ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاماً تاماً بدعم الحكومة الاتحادية في جهودها الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة لجميع الصوماليين.

وتثق حكومة الصومال الاتحادية بأن علاقات الاحترام المتبادل والتعاون التي أقيمت مؤخراً ستكون أقوى في تعميق شراكتها الطويلة الأمد مع الأمم المتحدة لتمكينها من الوفاء بولايتها لدعم جمهورية الصومال الاتحادية في جهودها لبناء السلام وبناء الدولة.

وتود حكومة الصومال الاتحادية أن تؤكد أنها عززت مؤسساتها الوطنية وقدراتها الوطنية والتي ستؤدي إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ونحث شركاءنا على العمل عن كثب وتنفيذ السياسات التي تقودها الحكومة الاتحادية، في إطار هيئات الحكومة الاتحادية ومؤسساتها المكلفة بذلك، من أجل تعزيز الملكية والقيادة.

أخيراً، تود الحكومة الاتحادية أن تشكر الأمين العام على قيادته المقتدرة ومجلس الأمن على دعمه المتواصل للصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر للرد على الأسئلة والتعليقات.

السيدة مولر (تكلمت بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على اهتمامهم بالحالة الإنسانية في هذا الوقت الحرج. وأود أيضاً أن أشكرهم على الدعم الذي أشارو إليه لتمويل توسيع نطاق الاستجابة الإنسانية للحيلولة دون استمرار تدهور الحالة الناجمة عن الجفاف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ماديرا للرد على الأسئلة والتعليقات.

السيد ماديرا (تكلم بالإنكليزية): أجاب ممثل الصومال على السؤال الذي طرحه ممثل ألمانيا عن الدروس المستفادة من

الأعمال التحضيرية التقنية. ومع ذلك، قد يكون من الصعب للغاية عقد ذلك الاجتماع ما لم يُستأنف التعاون بين الولايات الاتحادية الأعضاء وقادة الحكومة الاتحادية. ولذلك فإننا نواصل تشجيع استئناف الحوار والترتيب لعقد اجتماع آخر بين قادة الولايات الاتحادية الأعضاء وزعماء الحكومة الاتحادية. ومن المهم أن يعقدوا اجتماعاً يسبق منتدى الشراكة المعني بالصومال.

وسألت ممثلة المملكة المتحدة أيضاً عن الأولويات الرئيسية التي يمكن أن يركز عليها المنتدى. لقد حددت الحكومة الاتحادية أولوياتها في خرائط الطريق الأربع، التي تتسم كلها بالأهمية.

بيد أننا نعتقد أنه ينبغي لمنتدى الشراكة المعني بالصومال ولنا جميعاً، في المستقبل، التركيز على هذه الأولويات الرئيسية التي ستعزز التقدم في جميع المجالات في الصومال. وهي ما أسميناها في مناقشاتنا الأخيرة "الأولويات التي يجب ألا نفضل فيها"، والتي من شأنها فتح الآفاق لإحراز مزيد من التقدم على جبهات كثيرة. وأود أن أذكر أمثلة منها استعادة التعاون بين مستويي الحكم؛ وإتمام عملية تعديل الدستور؛ والأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك إقرار القانون الانتخابي؛ وتشكيل الجيش الوطني الصومالي وقوات الشرطة لدعم العملية الانتقالية والعمليات الجارية ذات الصلة. وهناك أيضاً مسألة تحقيق مجموعة النقاط المرجعية التي تم الاتفاق عليها في إطار عملية الإصلاح الاقتصادي. ونعتقد أنه إذا ما أحرزنا تقدماً في هذه المجالات، فإن ذلك سيعزز أيضاً إحراز التقدم في جميع المجالات.

وفيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه ممثل ألمانيا عما إذا عرفت الروح المعنوية للموظفين تحسناً، أود القول بإيجاز شديد إن البيئة الأمنية لا تزال صعبة للغاية. ويبدل مكتب الأمم المتحدة لتقديم الدعم في الصومال قصارى جهده لبناء المزيد من مرافق الإقامة، وبخاصة الأماكن المخصصة للمكاتب، حتى تتمكن من تخفيف الاكتظاظ في الأماكن حيث نأوي الموظفين الذين يعملون في

المحافظة على التقدم المحرز. ومع ذلك أود أن أصرّ على أن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تسترشد بتطور الحالة، ونحن على استعداد للائتمثال لأي قرار يرى مجلس الأمن أن من المناسب اتخاذه.

أما المسألة الأخرى فهي ما يتعلق بإدماج القوات الإقليمية. وبوسع أعضاء المجلس رؤية أن قوة صومالية متكاملة استعادت بريري وسيطرت عليها، وهو تكامل يهدف منذ ذلك الحين إلى منع إدماج القوة الإقليمية في الجيش الوطني الصومالي بوصفها جيش عشيرة أو مجموعة عشائرية. وينبغي إدماجها في الجيش الوطني الصومالي كجزء من مكون متعدد الأعراق ومتعدد العشائر، يخضع للقدر اللازم من القيادة والسيطرة. وقد شهدت، ولا أزال أشهد، أن هذه استراتيجية تتبعها الحكومة للتأكد من مساهمة المناطق بقوات. بيد أنه لا ينبغي لهذه القوات أن تصبح مجموعات على أساس عشائري تحاول الضغط من أجل مصالحها العشائرية الخاصة بها، وإنما قوة تتقيد بالمبادئ الجمهورية لقوة مسلحة. وذلك هو السبيل للمضي قدماً. وإذا استمر ذلك، فسيصبح التكامل مع مرور الوقت جزءاً لا يتجزأ من قوة ستكون قادرة على العمل في أي مكان من الصومال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد زينينغا للإجابة على الأسئلة.

السيد زينينغا (تكلم بالإنكليزية): أشكر أعضاء المجلس على عبارات التأييد وعلى الأسئلة التي طرحوها. وقد تناول المتكلمان السابقان السؤال الذي طرحه ممثل فرنسا. ولذلك، أرى أنني لن أركز إلا على الأسئلة التي طرحتها المملكة المتحدة وألمانيا.

كان السؤال الذي طرحته ممثلة المملكة المتحدة يتعلق بأفاق منتدى الشراكة المعني بالصومال. إن جميع الشركاء في الحكومة الاتحادية متفقون على أن عقد منتدى الشراكة مهم جداً، ونحن نعمل من أجل ذلك. وهناك لجنة تحضيرية تجهز

مكاتب غير مدرعة، وكذلك لبناء أماكن مخصصة للتجمعات الاجتماعية التي كنا قد أغلقناها لأنها كانت تقع في مناطق مفتوحة معرضة للخطر.

وقد طرح ممثل ألمانيا سؤالاً آخر عما إذا كان هناك اجتماع متابعة لاجتماع غاروي. وكما ذكرت في الإحاطة الإعلامية، لم يكن هناك أي اتفاق بشأن تحديد موعد الاجتماع المقبل، ولكن الرئيس ورئيس الوزراء يتواصلان باستمرار مع الولايات الاتحادية الأعضاء. وإنما نشجعهم أيضاً على استئناف الاجتماعات.

وأود أن أضيف نقطة واحدة إلى الدروس المستفادة من عملية "Badbaado"، ألا وهي أن التخطيط المشترك والنهج الشامل للجميع قد حققا نتائج جيدة جداً.
رفعت الجلسة الساعة ٣٥/١٥.

وقد أسهمت الزيارة التي قامت بها السيدة ديكارلو إسهاماً كبيراً في تحسين الروح المعنوية للموظفين، إذ إنها تواصلت معهم. ويجري الآن استعراض تقييمي يضطلع به فريق مستقل ينتشر موظفو مقره هنا. كما يقوم أعضاء الفريق بالتواصل مع الموظفين على مدى أكثر من أسبوع، مما يساعد أيضاً على تحسين روحهم المعنوية. وثمة مستشارون على قدر كبير من الفعالية والاعتدال يقدمون للموظفين المساعدة في ظل هذه البيئة الصعبة، ونعتقد أن تعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام سيسهم إسهاماً كبيراً أيضاً في تحسين الروح المعنوية للموظفين. ونواصل إبلاغ الموظفين بالمستجدات عن التقدم الذي نحززه في